

AL-ASAFI

AL-IMAMAH

V. 1

Princeton University Library



32101 073540468

محمد مهدي الآصفی

الأمة

في التفسير والرسالة

تجديد في بحث الإمامة

اصدار



النجف الأشرف - العراق

رقعة الاربعة عشر

ثُمَّ كَمَا

رَأَى الْعَالَمِينَ

فَدَلَّاهُ الشَّجَرَةَ بِرُجْوَةٍ

بِالسَّيْفِ



رقعة الاربعة عشر

al-Āsafi, Muḥammad Mahdī

محمد مهدي الآصفي

al-Imām

الأئمة
١٢٤٠ هـ

في التبرع للرسول

تجديد في بحث الإمامة

اصدار



النجف الأشرف - العراق

القسم الاول

2264
1795
349
v.1

مطبعة النعمان - النجف الاشرف شارع السراي
سنة ١٩٦٣ م - ١٣٨٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله

الظاهرين •

- ١ -

قد ينشأ الخلاف في المذاهب الفكرية عن المحتوى الفكري وقد ينشأ عن القشرة الخارجية ، ثم يتسرب الى داخل الفكرة •• وكثير من الخلافات التي تحدث في المذاهب الفكرية تنبتي من القشرة الخارجية ، وتتسرب بعد ذلك الى المحتوى الفكري ، وتنتهي الى الاضطراب في داخل المذهب

فان الانسان بطبيعته يميل الى ان يمد ظلال الخلاف الناشء عن علاقة خارجية الى المحتوى الفكري ، ويسبغ عليه صبغة فكرية خاصة ، بعد ان كان الخلاف لا يتجاوز حدود العلاقات الشخصية التي تربطه بالآخرين ، والتي لا ترتبط بالفكرة الاصلية بصلة •

لذلك فمن المهم في معالجة امثال هذه الخلافات ان نبحث عن جذور الخلاف التي تمتد من الخارج الى داخل الفكرة • وهذه ملاحظة اولى في طبيعة الخلاف الفكري القائم بين

السنة والشيعة .

وتاريخ الخلاف في الاسلام يتبدى من عهد الرسالة ذاتها حيث كان يعد ث الخلاف بين المسلمين فيما يتصل بتناج الدنيا ، من مال وسيادة ، واعتبارات اجتماعية اخرى . . . فيرفعه النبي صلى الله عليه وآله بها اوتي من رشد وحكمة .

وكان من الممكن ان تمتد فروع الخلاف الى الرسالة ذاتها ، لولا ان صاحب الرسالة كان يتدارك الامر ، قبل ان يتفد الانشطار الى اصول الفكرة .

وكان آخر ما اختلف فيه المسلمون في عهد النبي (ص) ، وبمرأى ومسمع منه ، قصة احضار الكتف والذواة اللتين طلبهما النبي (ص) لكتابة العهد في آخر ايامه من الدنيا .

وكان النبي (ص) يريد ان يضع حدا للخلاف في مسألة الخلافة من بعده ، ويمهد الى المسلمين ألا يتجاوزوا حدود هذا العهد . فاختلف في ذلك نفر من الاصحاب بسحضر من صاحب الرسالة حتى لبوا اليه الهجر ، قادركا لنبي (ص) حراجة الموقف ، وشعر بان الخلاف يكاد ان يمس اصل التشريع ، ويجري المسلمين على التشكيك في نصوص الكتاب والسنة ، فقطع الخلاف وقال بلهجة

حاشية (قوموا ، لا ينبغي عند بي زراع) ١ •

وهم يلحق النبي بأرفئ الأعلى حتى ثار الخلاف بين المسلمين
واشتد التراع بينهم •

حتى يودي على سعد بن عباد (امنوا سعداً ، قنله الله
انه منافق ، وصاحب فتنة) (٢) •

وحد من سعد بن سعد بن سعد بن سعد (والله وحفص منه
شجرة ما رجعت وعلك جارية) (٣) •

واحمد الزبير سيفه - وهو يقول (والله لا اعنده حتى
ناسع علي) يقول عمر (عنكم الكف) فيؤحيد سيفه من
يده ، ويضرب به الحجر حتى تكسر (٤) •

والقصي احب من امير سيفه على ابي بكر فائلا . (والله

(١) يذكر من ابي العبد في شرح لهج ح ٣ ص ٩٧ حواراً
بين عمر بن الخطاب وابن عباس قول فيه عمر - ولقد اراد - أي
سبي - في مرضه ان يصرح باسمه - أي سبي - فمعه من ذلك
شبهه وحظه على الاسلام •

(٢) تاريخ القسري ح ٣ ص ٢١٠ •

(٣) تاريخ الطبري ح ٣ ص ٢١٠ •

(٤) الامامة والسياسة ح ١ ص ١١ •

لا يرد علي حد ما اقول ألا حصت نفعه (١) فأحدو وطني في بطنه ودمي فيه التراب (٢) .

وقد كاد مثل هذا الاضطراب يومئذ في صفوف المسلمين أن يؤدي إلى سرب سيطرة الرومان والفراسيه في المدن الإسلامية .

فقد كان هذان بلدان معاصرتين عام يومئذ هما ، وكان ظهور الدولة الإسلامية الناشئة وتقدمها السريع يدل على ظهور قوة ثالثة على المسرح .

وكان من الطبيعي أن يربح هذه القوى الجديدة للاستعمار الفارسي و روماني عن الارض .

وبذلك كان هذان بلدان يحشرون الاسلام على مصابيحهما الاستعمارية في الشرق أكثر مما يحذف أحدهما الآخر . ومن الطبيعي أن تثار عنون من الطرفين بين المسلمين لترويض الاحوال انظاراً للقضاء على هذه الدولة الناشئة .

ومن ناحية ثانية كان الاسلام بعد بحار مرحلة الأولى من الحياة، وله يوسع نطاق نفوس المسلمين، فكادت هذه الاضطرابات

(١) مسند احمد ج ١ ص ٥٦ .

(٢) شرح ابن أبي الحديد ج ٢ ص ١٦ .



تؤدي طبيعة الحال الى هرب عقائدية غيضة ، حتى منها على
كين البنية الاسلامية •

ولذلك كله اثر الامم ان يغفل اطراف عنه ولا يحوصها ،
حتى بهذا الاحوال ، وسفر الامور •



وكان خلاف ردى ، الامر بدور حول مسائل تتعلق بشؤون
رعامة والمتابع شخصية وعضوية ، اكثر مما تتعلق بشؤون
الفكر والمفهوم ، ما عدا بعض اطراف خلاف •

ويمكن هذا الخلاف اتسع فيما بعد ، واكسى ثوب عقائدية
جديدة يسر محور الاول لخلاف •

ولم يحدث ذلك بالصدفة ، فقد كان ارباب المذاهب يعدون
الى اذرة امثال هذه المسائل الخلافة لعضية المادة الاولى لخلاف
وكان من بين هذه لمائل مسائل تفتة ، لعب دور طويلا
في تأريخ الفكر الاسلامي •

وبعد امد خلاف بين المذاهب الاسلامية في خلق القرآن
والكلام البقى اكثر من قرنين •

وامتد اختلاف بعد ذلك ، وتشمت حوافيه في اصول العقيدة
ونقطة واصول الفقه والفلسفة وسائر النواحي الفكرية •

ولا شك ان هذا الاختلاف اصاب الدعوة لاسلامه بضرر
 ساعه ، فقد مرى الومس الاسلامي الكبير الى دويلات صغيرة .
 مناهية في اصغر ، معثرة في وهدل .

واشتعل امسى عن اقدم في حقون المعرفه والعسل . بعد
 ما احرروا بحاجا كبيرا في هدين احتبين .

وقد لا يجد اسحق ساءا كبيرا في ان يحصل على مشرب
 الكس في فضائل معاوية وعقل ثمة لذهب بعضهم على بعض
 الا انه يجد ساءا في البحث عن الكس في تعمي شؤون بحكم
 وسياسة ولال في لاسلام .

ولذلك كنه اعزل الاسلام عنه . واشتعل علماء لمسلمون
 عن مسائل لمجسم وانكور مسائل «فهو مبثوره في كس احديث
 والتاريخ والعقده»

ولطائفية في اعصر احديث حديث آخر . يهرب من هيد
 الحديث .

فقد أدرك الاستعمار العربي ان السبل الوحيد للقضاء على
 الحكم الاسلامي والحلول دون عودته ، مرة اخرى ، اثرة المسائل
 الطائفية بين المسلمين .

وبدلت بدل لاستعمار جهوداً باعثة لاثارة لحلاف بين السنة
والشعة في الاصدار القصصه في كتاب مضج اصدار الاستعمار
كالهند وباكستان .

واثره هذه مسائل تحده الاستعمار العربي من جهتين :
فهو يحده الاستعمار في حرف المسلمين عن واقع احياءه
وما يحقه من ملائمتهم . وما يحده الاستعمار بمعاضته من حطه
ويظم .

والجهة الثانية بهم الاستعمار من اثره امثال هذه المسائل
مفكث وحده الاسلاميه وبحريه اعلى الاسلامي الموحد .
ولا ثبث ان هذا مفكث وبحريه يحده الاستعمار في القصصه
على الدول الاسلاميه المعتره ، التي لا يرتض بعضها بعضهم .
وما اكثر ما كان الاستعمار يدفع هذه الدول الى حروب
طائفه دامية ، تفسر فروع طائفه ، فيتدخل الاستعمار في الامر
بفرضي على جانب ، ويضع يده على الجميع .

وللاستعمار مسائل خاصه في ثاره هذه المسائل .
فقد يدفع المشرقين الى اثاره هذه المسائل وبشرها بين
المسلمين ، فثير معارك كلاميه وعقائديه عيقة ، ويدفع المسلمون
من جادين لسحت والنقش والنقد المر والكلام اللاذع .

و بيت مثل ما جاء في كتاب عقيدة الشيعة المنشور في روافد
م رولندسن ، حيث يقول :

يذكر في كتابه ديموس الاسماء من ١٢٨ قضية مرتبة عن عبد
العزيز ، قال : والمشقة عدد في اثني عشر من ذي الحجة يصعدون
به ثلاثة تماثيل من عجيين سلاور فتوبها فاعسل ، وهي تثل ان
نكر وعمر وعثمان ، ثم تطعونها دمدى ، ففسل فاعسل تشبلا دم
الحنيفة و محاسن . ويسى هذا العيد بعد العذر (١) . واليك
مثل آخر ما جاء في كتاب حياة محمد لامين در معجم

ان محمدا كان قبل الانبعاث ابي علي و كان شهر ربي (س)
الامويان عثمان كرمهم وابو العباس كثر مدراته للنبي من
علي (٢) .

وقد نشر الحمة الضائعة والمقصية في نفوس المسلمين لاثارة
المسائل الخلافية ، و يستخدمهم لهذا الغرض رسا ، لهذا مساع
رحض ، فدمه الاسرار الى هؤلاء .

وانك مثل ما نقله صاحب المنار عن الالوسي في كتابه
سنة واشعة : وعندهم — أي الشيعة — سنة اخرى سموها

(١) عقيدة الشيعة ص ٢٥

(٢) حياة محمد ص ١٩٩ +

امعة الدوريه . و يروون في قسمها ما يروون . وهي ان يسبح جماعة
 امرأة واحدة . فيكون هم من التسبح الى اتضح في معة هذا .
 ومن اتضح الى يظهر في معة هذا . ومن اتضح الى العصر في
 معة هذا . ومن عصر الى المغرب في معة هذا . ومن المغرب الى
 امشاء في معة هذا . ومن امشاء الى نصف الليل في معة هذا .
 ومن نصف الليل الى تسبح في معة هذا (١) .

ولابد من القول ان السي (س) كان سوف يحسب مثل هذا
 خلاف بين المسلمين بعد وفاته . بعدما كان يحد كثر . كحدث
 في حياته كبرية . بين المهاجرين والانصار ناره . وبين المهاجرين
 بنسبهم ولا انصار انفسهم ناره اخرى .
 ولم يكذب بعد عن الرسول (ص) ان السي كان يثيره
 سافقون في المسلمين بين حين وآخر .
 ولهد فقد وضع السي (س) محضاً تشريعياً وسياسياً وسعياً
 لمنع من وقوع مثل ذلك من المسلمين .
 فوضع السي (ص) حفظاً وقائية لمنع عن الاحلاف فل ان
 يحصل الخلاف .

كما وضع خطاً علاحية لمعالجة ذلك بعد حصوله .

وحفظ كلام من هدى حادسي بحظيفة دينا محكم . مساهب
في الدقة والاحكام .

فمن الحظ وفاته لي رسيد الاسلام توجهت دينية
عامه كن يسديها القرآن الكريم والسي العظيم في حدير عن
الاخلاق .

(واعصوا بحل الله حسما . ولا تفرقوا ، وذكروا بحسنة
لله عنكم . ان كنتم تعدوا فاف بين قومكم . فانسحتم بحسنة
اخوانا) (١) .

(واسمعوا الله ورسوله ولا تارسوا . فتمسلوا وذهب
بحكم) (٢) .

واسيد مع هدى حاد وصح سي (س) قبل وفاته حفظه
اساسة محكمة لمع وقوع لاختلاف والهرج والمرج بين المسلمين
فقد قدر السي (س) ان اختلاف سبب بين وجوه المسلمين من
الاصحاب بعد وفاته في شأن خلافه . فحاول ان يقضي وجوه
الاصحاب ساسة وفاته من المدينة المنورة ، خلا على عبه السلام ،
لحللوجو اندية من المعارضة التي شيرها وجوه الاصحاب بعد ،

(١) آل عمران : ٩٩ .

(٢) الاقبال : ٤٩ .

وفاته ، وصرع على غلبه السلام بالامر من دون معارض .
ولكن اسفد ولا احب اب اقول شك آخر ، ولم يدر يهده
الحظه احكه ان يمد ، فتوفي سي (ص) ووجوه الاصحاب
في المدة .

ولفظ السي كرم (ص) آخر انقضى عن احواله وهو بعد
ان خطبه الحكيمه . رغم حكمه وبقائها . ثم بعد سراح ، ولم
يادر بها ان يمد .

ويستوعب لاسلام بعد ذلك جميعا علاجه لمعالجه اختلاف .
فبما ذا حدث اختلاف ، وبه تم الحفظ الوقتيه ناسع عن حصول
دلت . وذاك يستوعب موارد دسوريه لمعرفة حداث الحق من
المسألة اذا التبع الامر بفتح .

وامرنا الاول لمعرفة الحق هو الكتب الكريمه ، وما نجاهره
فهو دحرف واطل (هـ) تضائر من دمكم وهدى ورحمة نفوم
يؤمنون (١١) .

(ان هذا القرآن يهدي الى حق وهى اقوى ، ويشر المؤمنين الذين
يعتصمون بالصحاب ان لهم اجرا كبيرا) (٢) .

ولكن الكتب الكريمه ، دانه ، فيه محكم ومشانه ، ومتشابه

بمعرض عادة لاختلاف الاهواء . ولا شيء سفلالة مدغم
الاجتهادات المذهبية المتصارفة . يعرض الكتاب . دته . مثل هذا
لاختلاف والتضارب .

(هو يدعى ثمن عند الكتاب . منه آيات محكمات . من
أم الكتاب . وآخر متشابهات . فأم يدعى في قلوبهم ربح فسعون
ما تشبهه منه . انباء لينة . وانباء تأويله . وما يعلم تأويله الا
الله والراسخون في العلم) (١) .

فلا بد ان تشفع الكتاب الكريم سيرا في تشرحي آخر . يكمل
مهمة الكتاب في علاج المتضارب واختلاف الذي يحصل في شؤون
الدينية .

فهم صمدان تشرعان مع اختلاف بين الامة . يرتبط بعضهم
اي بعض . ولا يمكن ان يفصل احدهما عن الآخر في جانب من
الحوادث . وبي هذا المعنى يشير للاحداث السوية التي تربط بين
الكتاب واهل السب . مما اتفق لمسلم . على صدوره عن النبي .
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله : (يا ايها الناس بي
برك فكم من ان احدهم له ان تصبو كتاب الله وغرتي . اهل
بيتي) (٢) .

(٢) آل عمران : ٧٠ . (١) أخرجه الترمذي و نسائي عن

جابر وقلة المتقي الهندي في الكترج ١ ص ٤٤ .

وفوه صلى الله عليه و له (ابي برك فيكم اشقين كذب
الله واهل بيته ، واهل بيته حتى يردا علي الحوض)^(١) .
وهذا هو ادب اخلاقي من احفظ الواسع والمحكمه
ابي وصفها النبي (ص) سمع عن وقوع اختلاف بين المسلمين
وآله (ما بين الناس ابي — ٧ —

وهنا فلتقي بالسؤال الاخير :

كيف يوجه لمشكله ؟ وما هي الوسائل الصحيحة لمعالجتها
في الوقت الحاضر ؟

وقد يحظر على اهل دار الصريفة سببه معاجلة لمشكله
هي اثاره الخلاف والمصارف بين الفرق الاسلاميه في شؤون الخلافه
وهذا يحده سبب من الرعي لا يقع تحت في معاجلة لمشكله
والاصافه الى انه يخلق مشكلات احسنه حده .

وبحسبنا نبحث نبحث اهل الاستعمار في جميع المائل
الخلافه ابي ثوب بهذا شكل بين المسلمين .

والاصافه الى عدم الاستعمار (الموضوع) يلحق البحث
في اختلافات التي تثار بين المسلمين ، بهذا الشكل السيف ، ثور

(٢) حرجه الحاكم في المستدرج ج ٣ ص ٤٨ وصححه على

شرط الشيخين .

عمل (دائم) ، من نوع آخر ، يختلف عن العمل الأول .
ويرتبط هذا العمل بالعقد العمية التي يحصلها أصحاب
النفوس المريضة في نفوسهم .
وسواء كان هذا العقد العمية نشأ في نفوس أصحابها
عن سبب محبته أو غير محبته فإنها تظهر في هذه المسائل بصورة
واضحة .

فهؤلاء المرضى يحملون في نفوسهم أحقاداً المسحوق لآسائهم
ويعتبرون المسحوق وحده مسؤولاً عن صدمتهم من حرمان ، وعس
حتمهم من المحر . ولو قدر لهم أن يعصوا على الآسائهم لم
يترددوا في ذلك .

فبدون هؤلاء ، شكل لا شعوري إلى اثره هذه المسائل
بهذا الشكل العيف ، يثاروا لانفسهم من الآسائهم ، فما
صاحبهم من محبة وبلاء ، وتصوا كل ما يحملون من حقد على
المسحوق الآسائي . بصورة لا شعورية .

وبالأمس القرب وحدها مريض من هؤلاء المرضى يهاجم
الامم الصادق عنه اللاء بهجة بذنه محاسة مروح اعسمي ،
وقبل ذلك وحدها مريض آخر ينكيلون التهم للشيعه ، من غير
أن يحسوا بذلك حاد في نفوسهم .

والشكل الآخر من اشكال العمل لمواجهة المشكلة هو ان

نعمل المشكلة ونهبط في اجزاء علمية والعسبة .

وهذه الطريقة قد تقع في بؤة الاصطرابات المدخله في
بين الحين واتحة عرض الكافيه للعكر فيهم المسمين
من شؤون .

ولكن هذه اعتمد في حيا الاحوال لا تدور حدود حيا
الاشخاص المؤمنين ببطرية .

ومن اسم الامور على الدن يريدون المثل يحتاج الامة
ن شرو المشكلة من جديد . ساسة وعرفانية ، بالاصح هي
ان مقال خلاف لا يعرف شي من واقع المنكته ، ولا رفق حابا
من الخلاف .

و طريقة التي تسلم من حسم هذه المؤاحداث هي ان
نعرض اشككة من حدودها الرئيسة نبحث على صوء من
الكتاب والسنة والعقل .

ونقدر اننا نبحث في بعض هذه المسائل ن يمس حيا من
المتحالفين على حساب الحاد الاخر ، او نغضب للطائفة بني
نسي اله ، و نسوع له ذلك ان يعرض عن الحقيقة من الحاد
الآخر .

كما نرى ان تعرض المشكلة بعد ذلك ببحث محقق بحق
والعرض على وحدة الكلمة .

في هـد نحو من حسن استماعهم واثموسوعيه في البحث
ولاخلاص بحق بكر ان يدلع شككه بالشكل الصحيح ، يدي
يرعب اليه الاسلام من غير ان تؤدي الي شيء من المخادير المتقدمة .

وهذه حقوه مواضع في هذا السبل ، ان هم يجد فاريه
فيها شئ من الخد في الهدى و يقصد فلا عده فيها الخد في
البحث و الخطيطة .

وفد ألم انكذب بعد جهد كثير بما كتب في هـد اثموسوع
من در سات كلامه وتاريخه . فحاول ان تعرض لموضوع على
شكك حديد ، يحذف عن الصورة ، بقصدته هي كون تعرضها عليه
المتقدمون والمثأرون في ركنهم من السأثير والمكسرين .

ولا أعلم حدود ما قدر انشأ في هذا البحث من الخد ، ولكنني
على يقين بأن هذا الخد حديد سوف يعرض للسأثير الآخرين
من سلك هذا سبل من البحث بحاجة أكثر مما قدر بكتاب هذا
البحث على كسل حال .

والله تعالى . من وراء القصد ، والله يرجع احمل الصالح .
الحف الاشرف محمد مهدي الآصفي

الإمامة في التشريع الإسلامي

من يهود الأمر على البحث في مثل هذا البحث اثبات أن
موضوع البحث وهو الامامة عرب أن يكون محدداً مفعلاً عليه
في خمسة بين المذاهب الإسلامية . والذي شاهدته من اختلاف
يهم في تفسير كلمة الامامة لا يكاد يسر حداد الذي يها
من هذا البحث .

والذي تحددا لا سوف كثيراً في تحديد موضوع البحث ،
فأحد سبباً على تصدده من دراسة ثم يلقي بعض الأصوات على
حسبه من المذهب في ترعنا خلاف بحث ليهود عينا مشقة
الأمر ، فلا يضطر إلى موقف ثمة البحث ، فتتبع علينا سلسلة
أفكارنا التي يريد أن تابعها ، توجهاً للتبعية التي تلتمسها من
وراء هذه البحوث .

ومن السيرة عسان يعرف مدادهم بحلف المذهب الإسلامية
في تفسير الامامة حناهاً جوهرية على شدة ما بينها من تصادم
في الرأي ، وذلك لأن المعنى الشرعي المصطلح عليه للكلمة يرجع
إلى مفهومها اللغوي ، ولا يكاد يحذف هي بمعناها المصطلح عن
مفهومها اللغوي إلا بعض السمة في المؤدى الذي يتسامح به

في أمثاله من المصطلحات الشرعية •

ونحن لا نكاد نجد شيئاً من اللبس في تحديد معناه المعوي •
فالامام في اللغة مصدر من امة يؤمّه ، فصدّه وبعه
(وأم القوم وام بهم فقدمهم ، وهي الامامة ، والامام من ثم
به قوم ، كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين (١)
(وامام كل شيء فيه والمصلح به والمرآن امام المسلمين وسنده
محدد امام الاثنه والخليفة ماء الرية وامام الحد فاندتهم (٢) •
وقال في تاج المروس (امهم وام بهم فقدمهم ، وهي الامامة ،
والامام «لكسر كل من ائتم به قوم ...» وقال جوهري ، لامام
الذي يقضى به ، والامام هم الامر المصلح به ، والامام القرون
لأنه يؤم به ونسبي (ص) امام الاثنه والخليفة امام الرعية (٣) •
فالامام بمعناه اللغوي مفهوم واسع يستل ، لا اختلاف
في مؤديه ، الا ما يمتصيه اختلاف موارد الاستعمال ، فهو شكل
عام من قصد واسع وبقده ونفوته به الامور ويؤم به سواء
كان ذلك في سبل الضلال أو الرشاد وفي مجال الشرع ام غيره ،

(١) لسان العرب ج ١٤ ص ٣٩٨ •

(٢) المصدر نفسه ج ١٤ ص ٣٩٠ •

(٣) تاج المروس ج ٨ ص ١٩٢ - ١٩٣ •

فعني فرقان الكريم { وجعلناهم نعمة يهللون بأمره (١) } (وجعلناهم
 نعمة يستغنون عن أسرار^٢) (وكل شيء تحتيد في إمام من^٣) .
 وكل هذه الموارد لا تكاد يخرج عن المؤدى العدم بكنية الامامة .
 والاسم من الشرعي للكلمة ، وهو ما يريد أن يجعله موضوعاً
 للبحث ، لا يخرج عن مؤداها بمعنى إلا بما يقتضيه سعة المورد
 انتهى . فسمي في كنيته أو الذي يضاف اليه .

والحديث عن مفهوم الامامة ذو جانبين مفهومات الامامة
 وشرائطها ، ونحن نؤجل لبحث عن شرائط الامامة الى موضعه
 الخاص من الكتاب . وسمي البحث عن مفهومات الامامة
 انحصار أو التمايز عن فكره عن الامامة قبل أن يدخل صميم
 البحث ، ونمي بها الحدود اصطفيه للكلمة من حسن وفصل .

ومن المهم ان نفرق بين هذين الجانبين ، ولا نخرج بينهما
 في الحديث ، كما انفق ذلك لكثير من الباحثين المعاصرين من
 قبل . . . كي نرى في سلسل في البحث شكل منهجي ،
 ونضع المسح التي بهما ذكرها في هذا السطر في مواضعها

(٤) الأنبياء ، آية ٧٢ .

(٥) القصص : آية ٤٩ .

(٦) يس : آية ١٢ .

الصبيعيه من المحدث . من غير ان يحل منهج البحث ، ومن دون
ان يعود حجاب من الحديث فيما تعرض له من جواب هذه
الدراسة .

وكما يجب علينا الا نخلط بين شرائط الامامة ومفوماتها ،
كذلك يجب علينا ان نكون حذرين عند تعريف الامامة وتحديد
بحدودها ومفوماتها التي تنفرد بها ... من ان نصيب بها
شيئا غريبا عن مفهومها ، فداستق ان نحدد معها في شخص الامام ،
ونكن من دون ان نكون له دخل في حسمه الامامة .

ولكي نسهل بنا مهمتنا في غرض تعريف الامامة ومفوماتها ،
نحاول ان نلخص ، حسب حدود الموضوع في هاتيك التعاريف .
فمن هذه التعاريف ما يتعلق بالامامة على خلافة الرسول
مضى الله عليه وآله في اقامة الشرع وحفظ حورة الله ... نحدث
به العلامة الحلي عن بعضهم في كتاب الامامة ، حيث يقول (١) وقبل
الامامة عبارة عن خلافة شخص من الاشخاص للرسول (ص) في
اقامة فوايد الشرع وحفظ حورة الله على وجه يجب تساعده على
الامة كافة (٢) .

ويرجحه الشيخ أبو علي شارح الموقف ، وسفل عن تفاسي

(١) كتاب الاثني عشر للعلامة الحلي ص ٣ ط الحنف .

فصل من روایات حکایه عن رأي الاشاعره انها : (خلافة الرسول
في امامة الدين وحفظ حوزة الملّة ، بحيث يجب اتّباعه على
كافة الامة (٢)) .

ومنها ما يطلق الامامة على الرئاسة العامة دينية وديوية
معيّنه بكونها خلافة عن رسول صلى الله عليه وآله .
فهي المقصد (رئاسة عامه في أمور الدين والدنيا ، خلافة
عن النبي صلى الله عليه وآله (٣)) .

وفي كفاية الموحدين (الامامة هي رئاسة العامة الالهية
خلافة عن الرسول (ص) في امور الدين والدنيا ، بحيث يجب
اتّباعه على كافة الامة (٤)) ، معيّد الرئاسة بكونها الهية .
وبعضها يعلق الامامة على الرئاسة العامة دينية وديوية ،
من غير ان يقيدها بكونها خلافة عن ارسول ، كما عن العلامة
الحلي في الألقين ان (الامام هو الانسان الذي له الرئاسة العامة
في امور الدين والدنيا بالاصالة في دار التكليف (٥)) .

(٢) دلائل الصدق ج ٢ ص ٤ .

(٣) هامش شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٧١ .

(٤) كفاية الموحدين ج ٢ ص ٢ .

(٥) كتب الألقين ص ٢ ط التحف .

وعن اراري محر ادين لها (الرئاسة العامة في أمر الدين
والدين شخص من الأشخاص ^(٢)) ونصاعه حكاية شارح المواقف
في تعريف الامامة نقلاً عن قوم من أصحابه ^(٣) .

وهذا من التعريف ما يعلق الامامة على الرئاسة نفيد
كونها الهيئة كما رتب ذلك في كلام مؤلف كتابه الموحدين ، بولا
انه يفيد بكونها خلافة عن رسول .

وشكل عام يرى ان بعض هذه التعريف يفيد الامامة بأنها
رئاسة " خلافة " شخص واحد من الأشخاص وبعضها لم يفيدها
بمثل هذا القيد .

فهذه جملة من التعاريف متبعة حسب انبؤاد اما حودة في
التعريف ، ولا تكذب بحرح التعريف الاخرى عن هذه الحدود .
وأول ما يلفت النظر في هذه التعاريف تغير الامامة
بالخلافة . ويظهر للساح ان مثل هذا التفسير شيء غريب عن
حقيقة الامامة ، سواء في ذلك معناها اللغوي أو شرعي النابع
من المعنى اللغوي ، إلا اذا قلنا ان المرص من ذلك هو تفسيرها
بجهة الامامة وما يستلزمها ، وان الخلافة من جهات الامامة ، وهي

(٢) شرح المقصد ج ٢ ص ٢٧٢ الطبعة التركية .

(٣) شرح المواقف لشيخ ابو علي ص ٧٢٩ الطبعة مهددة .

تسبب الامامة على أي حال . إذ الخلافة امدد واستحلاف
 دراسة في تلك الأحكام وحفظ الشريعة وتصميم الجبهه لاجتثاثه
 ولابد لشاغل مثل هذا المنصب الأعلى من الامامة و رثسته الدينية
 وادبوية اعلمه ، فسلم لما لعريف ، ولكنه سئ كل حال تعريف
 للامامة بحقيقة خاصة وهي امامه اخلاقيه . والامامة بمعناها العلم
 ندى ورد في القرآن الكريم ، وندى جاء ذكر لها في الاحداث
 توسع مفهومها من الامامة بهذا المعنى .

وفي حكم هذه الحيلة من المعارف لحيلة النديه من المعارف
 التي كانت تصور الامامة بالرئاسة العامة خلافة عن الرسول ،
 بعد القصد ، فأتى تلاحظ ان مثل هذا القصد شيء غريب عن
 حقيقة الامامة ، وان مفهوم الامامة بمعناها اللغوي واشرعى
 انوارد في القرآن الكريم واسسة النبوة شيء غير خلافة الرسول ،
 وان اتفق ان اتحدت مع خلافة ارسول في شخص حليفة الرسول .
 ولابد ان تكون عرصتهم من ذلك ، كما يظهر من سبق
 أحداثهم ، هو تفسير الامامة بجهته التي تستلزمها ، ولا نأس
 من الباحية العنسة بشئ هذا الجور في التعبير اذا كذا سباق
 البحث لتحمل مثل ذلك .

والتعريف الذي يسلم من القصد ، حاشا بعض الملاحظات

أخيراً هو تعريف الإمامة بالرئاسة العامة الدينية والديوية ،
كما مر ذلك عينا في الصف الثالث من التعاريف .

ومن بعد برئاسة (العامة) و (الدينية) نستطيع أن
نستخرج فيداً آخر صرح به بعضهم كما رأيت ذلك في الصف
الرابع ، واكتفى الآخرون به منعه . وهو : «تقيد (الإلهية) ،
ولابد من هذا عند ومن استخرج به نظراً إلى مفهوم الإمامة
وما تبعه من الرئاسة العامة وندوة العامة ، بحيث يجب
الالتقيّد بقوانين من جانب المكلفين ، وبمعاملة كونها ولاية عن
الله في حفظ الشريعة وسدّها وتنظيم لأحوال الإجماعية في حدود
الشريعة ، وممدداً لمقام رسالته والسوء والولاية الإلهية ، كما
مستطاع حدوثه في خلال هذا الفصل .

وهي رئاسة إلهية عامة تختلف عن لمذهب الحكومية التي
سماها أصحابها بالقهر والعلية والاسيلاء ^(١) .

فما ما يوجد في بعض التعاريف من التمسك بكونها لشخص

(١) سيأتي أن بعض علماء الأشاعرة كشارح المقاصد يعتبر
القهر والاسيلاء من طرق انعقد الإمامة ويقول تعتقد الخلافة
بنفاسق والخائر ، ولا يعمل الإمام بنسب (شرح المقاصد ج ٢
ص ٢٧٢) .

من الأشخاص فلا يسلم على كل حال من إمامته ، دأبها إصرار
 على مذهب منه من جميع لامة أو أهل الحل والعقد ، حيث
 يقومون بعزل لإمام أو نصه ، ولا يفتق عليهم مع ذلك اسم
 الإمام ... و شيعه لا تعرف لأهل الحل والعقد يشل هذه
 الصلاحية في نصب الإمامة "ولاً" . وشككت في امكان جمع كلـه
 هؤلاء ، فما يخص نصب لإمام وسرله ثماً ، كما سيمر ذلك حياً
 به ، صيته في الأحداث الآتية ... وإما عند الله فهي دخله في
 شروط الإمامة لا في مقوماتها ، فلا وجه لإلزامه في تعريف الإمامة .
 وقد عترض شارح المصنف في شرحه ج ٢ ص ٢٧٢ على لإمام
 رارى يشل هذا الأمر من ثم تراجع عن ذلك بكلف ددي .
 وما يظهر في بعض التعريف من تفيد الرئاسة والحلاقة بحثيه
 وجوب تفيد المكلفين للقيام بها ... فلا بأس به فيما يبدو ، وهو
 على كل حال مقصود لجميع العارفين . فان تفصيل الإمامة بالرئاسة
 العامة أو الحلاقة عن رسول في الأمور دنية و دسوية بمنزلة
 الأئمة من المكلفين بمائهم ، واشتغل لها ، قضاء لمعنى الرئاسة .
 فلخص ما بعد كل هذا الحديث والتعديل والتحويل د
 الإمامة (رئاسة الهة عامة دنية ودنونة ، على وجه يجب على

للكلعيين الانفراد للعنيم بها) و بها مسبب إلهي بحلف عن الخلافة
والرسالة واسود ، ويصح مع أي من هذه الأمور ، دون أن
يحدث في حقيقتها .

والخلافة هي منصب سخاف للرسالة ومناة عن الرسول
صلى الله عليه وآله سواء حصل بالنص أو الإجماع أو غيرها .
والسود بحيل الأسماء والأحبار من الله ، والرسالة بحيل الشيوخ
والأنداد والسليح ، والامامة هي اولاد لاهة العمة على حتى
فما يخص شؤونهم الدينية والمدنية .

-٢-

وعلى ضوء ما انتهت به من تعريف الامامة نستطيع ان
نبين وجود الحاجة الى الامام والمهد والوصائف التي يجب أن
يقوم بها الامام والتي يفتي عنه ، ونحن سنكشف تلك
الوجود وهذه اوصاف مما يقفنا عنه في تعريف الامامة ليتسّر
لنا ان نسلل في بحث على المنهج الذي يريد ان يسير عليه .
لا خلاف صراحة بين المسلمين في ضرورة نصب الامام نظراً
الى الحاجات التي نوقف انماؤها على وجوده ، الا ما يقال عن
فرقة من الخوارج ، تدعى بالبحرانيات (وهم أقوام من الخوارج ،

اصحاب بيته بن عوسر من انه ليس بواجب أصلاً (١) .
 ويختلف المذاهب الإسلامية بعد ذلك فمن يحب عليه نصب
 وفي طريق معرفته ، ثم في حقه وجوب ، فذهب أهل السنة
 إلى أنه (وحب عليه سعة ، وقال المعز و رنديه بن عماد) ،
 وقال ساجد وكمي و بن الحسين من المعز بن عماد
 وسعة معاً ، ودان لاممية ولا سعيية لا يجب نصب الإمام
 عليه بن علي الله ، لا لاممية فوجوه عليه لحفظ قوانين
 انشده عن السعير بارادة وانفصال والاسمعة فوجوه ليكون
 معترفاً لله وصفاته (٢) .

وحقه الخوارج على عدم وجوب نصب الإمام (ان في
 نصبه شر الله لأن لاهو ، محلة فيدي كل قوم امامه شخص
 دون الآخر ، ففزع الشجر والشجر) (٣) .

وهذا مذهب مائة من الخوارج لا يصح ان لهم يوم تقرأ
 فيها على لأرض . وهو بعد ذلك مذهب شاذ بين المذهب
 الإسلامية ، يظهر فسادة باقتل واحد من المسلمين واسمه اسواتره .

(١) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٢) شرح المواقف للشيخ أبي عبيد ص ٧٢٩ طعة اهد .

(٣) شرح المواقف ص ٧٣١ .

على ان دليلهم اذا لم يلايد أن يدل على حرمة نصب الامام لا على
عدم وجوبه خاصة ، ثم ان الوجه الذي يستدل به هؤلاء لمنع
وجوب نصب الامام لا يأتي على مذهب الشيعة من وجوب النصب
على الله ، فلا يكون محذوراً لنصب الامام على مذهب الشيعة .
ولا يبعد الآن في هذه المرحلة من بحث تفصيل مذهب
هؤلاء ومناقشة وجهات نظرهم ، وفي الذي بهما هو أن
تستكشف ما يمكن استنتاجه من وجوه الحاجة الى الإمامة
ومن ثم المهام التي يجب على القيام بها والتي تحصل نصبه أمراً
ضرورياً لإتمام تلك الحاجات ، ثم يبين من وراء ذلك اشتراطات
التي يجب أن تتوفر في الإمام ، يمكن من اتمام هذه الحاجات
التي كتب مفضل الى البحث .

وسكون مفضل في بحث عن وجوه الحاجة الى الامام
والمهام الدينية التي يجب على القيام بها هو الرجوع الى اسناد
العنق لكلمة الامام على ضوء ما عرّفه من حدودها اللغوية
والشرعية .

الإمامة اسناد طبيعي للرسالة ، ذات حامين رئيسين هما من
أهم مقومات الإمامة ، وهما الرئاسة لالهية الدينية العامة تسمى
الحاصل والرئاسة الدسوة فيها تخص الحياة الاجتماعية المادية

اما شؤون الرئاسة بديهيه فهي نفس شؤون ابي كات
تكشف السوء من دعوته وتبين للأحكام الشرعية وتفسير
ما تشابه من الكتاب وما شبه ذلك .

ومما لا ريب فيه ان التشريع الاسلامي لم يسوف اغراضه
ولم يطلع اهدافه في حياه النبي (ص) في شؤون شرعية واحكام .
ولم يقطع بوفاء النبي حاجة الناس الى التبيين والهداية
والتعليم والتفسير منسب الكتاب والاحد على ما هو الحق
والاشرف اما من لاماء على الملوك الفردي والاجتماعي في
يخص هذا الجانب من الدين ولم يقطع بوفاء النبي (ص) على
العاشق بصادر التشريع وبخريف الكلم عن مواضعه وتحويل
لكتاب كريم على غير وجهه .

كما انهم يزل لمسئور بعد وفاء الرسول بحاجة الى من يقوم
بتفسير التشريع الاسلامي في مجالات احكام المعاملات غير ماثرة
بروايت العاهلية ، وعمر حاصص لسلطان النفس وبحكمات الا
شعور وانغراء الشيطان .

فلم يتوف النبي (ص) اغراض ارساله في حده القصيرة
الكرينة بما اكتنفها من حروب وشدائد ومحض خاص النبي (ص)

في سبيل الدعوة الإسلامية •

أما الآية الكريمة (يوم تكلم لكم دينكم وتستب عليكم
معني ورصيت لكم الاسلام ديناً) فهي تعني شيئاً آخر ، غير
ما يعرفه العامة ، نبحث عنه فيما يأتي من هذا الحديث •

فكأن لا بد من إمام يقوم مقام النبي (ص) في إبداء تلك
الفتاوى التي كان النبي قائماً بها في حياته ، وهي ذات هي
التي كانت لمثلهم سبيلهم وسلامهم وشرعهم شرعهم • ولا بد لهذا
الإمام أن يكون له صلاحات التي تحولها عدم مثل هذه المهمة
العظيمة •

وسواءً على ذلك ، فوجه الحاجة إلى الإمام يجب يحسن
الحاجات لأول من مهمته ثلاثة •

١ - ساد أحكام المسائل المسحقة والتي لا أثر لها في
الكتاب • وهم يأتون من النبي (ص) نص ، في خصوصها ، أو فيما
يشملها ، من إطلاق أو عموم •

٢ - شر العقيدة للإسلامة ، وما ينصل بذلك ، من الوجهة
الدينية والشريعة الإسلامية •

٣ - حفظ الشريعة عن شهات المعترضين وتحاوزات العابثين
وحفظ المسلمين من الانحراف مع التيارات المبتدعة والكافرة •

وهذا نحن اولاء نعرض بهذه الجهد واحد بعد اخرى
شيء من الاسباب . ونفتح الحديث عن الجهة الاولى .

- ٤ -

لا يختلف المسلمون في انتفاع تسبب الاصل بالاسماء
بوده النبي صلى الله عليه وآله ، وانتفاع حتى اسماء من وحه
لارض بالحق رسول الكريم ، رفق لعلى ولكن يبقى
سبب ان تسبب هل اسموى رسول الله (ص) اغراضه من
التشريع مدى حياته كرسه القصيره كسها من حروب
ومحن وشدائد حاصها اسي في سبل المنه من الشئ . . .
شئ من ذلك لم يقع بعد رسول الله (ص) ان يسوع
بالتشريع غير القوي عند الكثرة لتشريع واحد من الأحكام الدينية
حي تتصل بحياه من عرصة ولا حسنة ونزيج
دنه الاسلامي حاول بشو هذه كما سسر على سادح من
دنه من حدث على طبيعة الامور بقضي ذلك
هل ساهى بصوص كتاب وسنة وعلمه ساهى لحدوث المجده
بقضي مثل ذلك في محل احكام وتشريع .

وبصورة عامة امو جميع التي تشبه التشريع الاسلامي ساه
انه شريعة لكامله التي فررت لكل شئ حكماً خاصاً بشخصه

أو بعنوان عدم ... على نحاء ثلاثة •

١. — أن تكون موجودة في عهد صاحب رسالة ، موضع
سواء للناس ، وهذه الأمور بشكل عام هي التي كانت موضع
مريض تكذب وعندها أنه لونه ، وذلك من الرسول
صلى الله عليه وآله أو بعينه أو نصير منه ، سواء كان بحكم
الشرعي المستفاد من وجوده المتقدمة ما يتعلق بالموضوع شخصه
كالحكم الشرعي احده بأرواح سبي شخصه أو شخص
الرسول (ص) ، أو ما يتعلق به بعنوان عدم كتحريم الرد وما
شابه ذلك •

٢. — أن تكون معاصرة عصر الرسالة غير أن لا تكون
موضع حاجة للمسلمين كالأسيات حيايته وعسكره التي كانت
منفعة في الأمور الدينية المدرسة والمبصرة في ذلك العصر ،
فإن لمصلحة الاسلامي الشيء في عصر الرسالة لم يكن يسع مثل
تلك نظم الاحصائية المعروفة في هذين الدوين لتساويها بالشرع
الاسلامي بالحكم ، وإن استعبد بها بعد ذلك في عهد الخلفاء وفي
العصر الأموي والعباسي ، حين توسعت الحكومة الإسلامية ،
وانسعت حاجات المسلمين ، وتلوثت حياتهم بأنوار حصاره بحدوده لم
يكن للمسلمين به عهد في عهد الرسالة ، وتغير انماط الحياة عندهم

تغيراً ملحوظاً... وأصبحت تلك الدعوة الإسلامية التي نسمع
عمن عظم أمميه أو الإداريه من عرس أو روه عظيم حياه
سياسيه ولمايه وسكف شيون ذلك أو رفضه صروه من لاجتهاد
وإثباتي. ولا يحاج بي يبر أن آيت لاجكه بمحكها ومشاها
وما صبح من اسه و حيره سويه الكرسه لم يسوغ استقصيل
مش هذه الأساليب السياسيه والإداريه والدينيه التي ذلت مسعه
عصر الرسالة..

٣- لأمر لمجده بعد عصر رساله والمائل المنعجده
سوء منها ادييه كإوسان امسه ادييه احدثه ثم غير لماده
للاصحافه ولادعه والشر وساب الاداره والحكم والسياسه
احدثه واحطيطت الاقتصاديه كمصارف و سائبات ومشاريع
اقتصاديه وما شكل ذلك من الامور هي لم يكن لها أثر عهد
عهد صاحب الرساله. ولا ريب أن الشارع يحكمهم هم بين
حكم هذه الامور. فليس لنا حكم نحن اصحابه أو نظام
لمصارف - ما لم يستمر الزمان - شجته أو سواه هم.
ولا يعني ذلك أن الشرعه الاسلاميه ناقصه في ايها أغراضها
شرعيه وشمول امواضع المستجده أو المعاصره لعهد برسول.
ما لم تكن موضع بقاء المسلمين... فان النبي (ص) كان

قد اسودع أحكام الشريعة ، سوء منها ما كان موضع حاجة المسلمين وما لم يكن . وما كان في عهده وما حدث بعد ذلك ، لأن النبي كان يرعى في اطلاع الحكم حاجة الناس ومقتضيات ظروف الزمان . فلا بد أن اسودع معارف شريع من يخلقه في مكانه ويعوم مقدمه لأبناء أغراض التشريع الذي لم يقدر له تجميعه في حياته بكرامة .

بلث فلم ينص على وفاة نبي من قصير حتى ظهرت حاجات جديدة ، لم يعرفوا لها حلاً في الكتاب الكريم وما صح من السنة النبوية .

فقد (كان أبو بكر إذا ورد عليه الحضر نظر في كتاب الله ، فلو وجد ما نقصي منهم فقصي له ، وإن لم يكن في الكتاب وعدم عن رسول الله (ص) في ذلك الأمر سه فقصي بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين ، فقالوا : لا ، فكتب ، فعمل غنمهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قصي في ذلك نقصاً ، فربما أحجم أنه أسهر كدهم يذكر عن رسول الله (ص) فيه قصداً . فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل لنا من يحفظ علينا علم الله ، فإن أعياه أن يحد فيه سنة عن رسول الله (ص) جمع رؤوس الناس وحارهم

وَسَنَشَارُهُمْ فَإِذَا جِئْتَهُمْ عَلَىٰ أَمْرٍ مُّضِيِّ بِهِ (١) •

و جاء في تعاليم عمر شريح . فان جاءت ما ليس من كذب
 لله ، ولم يكن فيه سنة رسول الله ، ولم يكن فيه أحد تلك ،
 فحصر أى الامر بين شئ . ان شئت ان يجهد برأىك تتقدم
 فتقدم ، وان شئت ان تأخر فتأخر ، ولا أرى تأخر لا حيلة
 لك (٢) •

وبؤثر عن ابن مسعود من عرض له منكم قضاء فيمضى به
 في كذب الله ، فان لم يكن في كذب الله ولم يقض فيه به صلى الله
 عنه وسلم فيمضى بما قضى به الصالحون ، فان جاء أمر ليس
 في كذب الله ولم يقض به نبيه ولم يقض به الصالحون ، فاحتج
 برأيه ، فان لم يحسن فلقه ولا يستحي (٣) •

لذلك اضطر لاسحب منذ لانه الاولى من وفاة النبي
 صلى الله عليه وآله الى اعمال الراى والاحتجاج في المسائل
 المستحدثة ، وليس اللجوء الى الاحتجاج بحتف اشكاله إلا تمبرا
 وضحا عن عدم استيعاب الكتاب والسنة النبوية للوقائع المستحدثة

(١) دائرة المعارف للعلامة فريد وجدي ج ٣ ص ٢١٢ •

(٢) نفس المصدر السابق •

(٣) تهجد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ص ١٧٧ •

أحكام والشرع ، ولا محار بالاجتهاد وأعمال الرائي فمما يشمله
نص من الكتاب أو السنة بحكم .

يقول الأستاذ خلاف (وواقعة التي دل على حكمها نص
فقطي في وروده وقضي في دلالة . بمعنى أنه لا محال بمقتضى لأن
يذكر منه إلا حكم نفسه . لا مسامح الاجتهاد فيها ، وأوجب
اتباع حكم النص فيها بعبارة .

فلا محار بالاجتهاد في أن منه مسألة فرسه ولا في فروض
أصحاب نفروض من الورثة وهذا شهر قول الأصويين « لا مسامح
بالاجتهاد فمما فيه نص قطعي صحيح » . وواقعة هي دل على
حكمها نص قطعي دلالة . بمعنى أن نص يحصل الدلالة على
حكمين أو أكثر . ومقتضى محار لأن يذكر منه أي الحكمين أو
الأحكام . فمما محال بالاجتهاد . وكذا اجتهاد في حدود فهم
المراد من النص وترجح أحد معانيه أو معانيه . وعلى الاجتهاد
أن يدل جهده في هذا ترجيح بالاجتهاد بالأصول المعونة
والشرعية ، وما يصل إليه باجتهاده عليه العمل به . مثلاً قوله
تعالى في آية الوصوة « وامسحوا برؤوسكم » يحتل أن تكون
اليد بالاصاق والمفروض مسح الرأس كله ، وإن تكون اليد
للتعريض فالمفروض مسح بعض الرأس لا كله . . . والواقعة التي

ما در عنى حكمها ص ولا اعتمد على حكمها اجناع هي محل
الاجتهاد بالرأى (٤) .

لذلك اُخذوا مقدس برأى واصفوا مدير جديدة
الاسلام والوفا من لاجتهاد ، منه صحيح اسبق عليه ، يصيب
الواقع حساً ويجدده اُخذاً . ومنه لمرب المحلف فيه .

وقد احلف مداهم في ذلك منذ يوم الاول . فكان
بعضهم يرفض وجهة نظر لآخر في الحكم ، ونسب وجهة حاشه
من رأى . وقد اُسمع الامام من المؤمنين عليه السلام عندما
عرضت عليه الخلافه في مجلس الشورى على أن يسير وفق
كتاب والسنة وسيرة السجيين . . . ان يتبع سيرة الشيخين فيما
لا نص فيه من الكتاب ولله وأمر عنى أن يسير وفق الكتاب
والسنة وما رآه من رأى مما استودعه رسول الله (ص) علمه .
وكان القياس أول هذه المقاس وكثرها نصياً من الخلاف
وهو كـ يذكره المعروف الدواليبي (الحاق أمر بآخر في الحكم
اشرعي لاتحاد بينهما في العمة (٥)) ، فهو الحاق للفرع بالاصل
في الحكم الثالث لمقاس عليه لاشراكهما في مناط الحكم في غير

(٤) مصادر التشريع ص ٨ — ٩ .

(٥) المدخل الى علم أصول الفقه ص ٢٦١ ،

مخصوصة ، هـ ، اما القصاص المشروعة هـ فلا خلاف في وجوب سرء الحكم فيها من الاصل في شرع نظراً لتعقيد الحكم في اوقع رأساً بمقتضى المشرك بين الاصل والشرع .
وقد كان اساس الملحق الاول مثلاً بخلاف بين تصحيد و هـ ، فقد نسي حسنة من تصحيد و كـ بين وانكره جماعة اخرى و سارصوا الاحد به ، وفيه الامام علي بن ابي طالب (ع) وان مسعود و اهل السب فائده .

ومن هذه المعاصر المساج المرسله ، حسب نصر اما الكفة - أو الاستصلاح على حد نصير العراقي ^(١٦) وهو (تصحيد التي في شرع الشرع حكماً صحيحاً . ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو العائنه ^(١٧)) .

وبمثل العراقي (بكفار ترصوا بحياة من اسارى المسلمين فهو كفراً عنهم اقدمون وعلوون على ذر الاسلام وعلووا كفه المسلمين ولو رمت من انفساً مسماً معصوماً لم يذنب ذنباً وهذا لا عهد به في الشرع ^(١٧)) .

وهناك مقاييس اخرى كـ (الذرائع) و (الاستحسان) وقاعدة

(٦) علم اصول الفقه وحلاصة التشريع الاسلامي ص ٩٢ .

(٧) اصول الفقه للخطري ص ٣٠٣ .

(شرع من صفا) وما ي دلت من غوايب والاصول الفقهية التي اصطر الفقهاء انهم احتضنها عندما شرعوا على المجتمع الاسلامي انواع جديدة من النجاسة به بالقوه ، وشعنت بهم مذهبها ، واستحدثوا قولاً جديده من النجاسة والاداره و نظم لما فيه ، واستلهموا علوم الهندسة وحج وقولاً آخر من العلم ، ولم تكن اصول من الشرعية من الكتب والسنة لتلك تلك المظاهر لاحسنه لمستحدثه بحكم ، ولم يجد الفقهاء بداً من الانحاء في أعمال الرأي والاجتهاد في مثل هذه المائل مما لا ينس فيه من كتب أو سنة وشعنت بذلك مدارس لغته لاسلامى وبعثت الشبهة بها وسورب تلك لمدي ثر القارب الفكري الذي حصل بين هذه المدارس ، ووسعت الأفكار في صيغ علمية محدده ، بعد ما كان يعنى عليها طبع التدبذ والارتباك ، حتى أصبح علم اصول الفقه ساعة غلبة لها اصولها وقواعدها الخاصة . وذلك كله يدل على عدم وقاء خصوص اسكتاب والسنة بما استحدث للمسلمين بعد عصر لرسالة من مسائل أو ما حدث لهم من حاجة .

ولا شكاد الاجتهاد ان يصير دائماً الاداء الى الاحكام الشرعية الواقعة وتحقق المصالح المترتبة عليها ، واذا كان المجتهد

يُصيب الحكم الشرعي واعمى حياً فهو يحظى بالحكم الواقعي
حياً آخر وما كان تحقق المصالح في تسع الأحكام الشرعية
هو بحث في التشريع والبحث كان يقام هذه العرض مهما
بالسبب الى الشارع الحكيم .

ولما كان التشريع الاسلامي له حدوده بحدوده كونه
على عهد صاحب الرسالة واجهدها لا تؤدي الى حكم
الشرعي دائماً كان على الشارع الحكيم ، ايضاً لمرصه من
الشرع ، ان يحد في عهد الرسالة ، شكل من الاشكال ،
يسوق عزمه من تشريع بحدوده كونه ، ويحد الوسائل
شرعية سببها لتحقيق لمصالح الاحياء والفردية التي يرفع
اليها التشريع الاسلامي .

وهذا هو معنى فكرة الامامة عند الشيعة .

والامامة بهذه نظره مداد طبيعي كعهد الرسالة وتمام
شرعي لاتباع شريعته في الادوار اللاحقة عصر الرسالة .
فلا بد من تعين لسي (حسن) في أداء شريعة ومن ان يكون
على الشروط التي تحوله القيام بشئ هذه المهمة العظيمة ، وهي
نفس الشروط المعبره في اسبي عهد الرسالة ، وما اختص من
الوحي ، لاتحاد المهمة سوى ما تخصص به لرسالة من الوحي .

ولا تقل همه نسخ من أصل الشريعة ، ولا يكاد أن يحصل تعرض ساعد مشرع بحدود البحث والشريع ما لم يقد الشريعة في اوضاع الاحسان . ويشعر الجميع في بوثقة شريعة ، قلائم روح التشريع .

ولا يمكن أن نودع أحد مثل هذه لمه بعد انقضاء عهد الرسالة ، ثم تظهر منه في الدين الناشئ ، بصورة كاملة ، وما هم بشأ على مفاهيم الدين ، ونسب في نفسه انطقت امرسه من لاتخاذ فكره الاخرى .

ويحلى هذا الحد في شريع الاسلامي اكثر من أي تشريع آخر . ففي الشريعة الاسلاميه قوة دفع هائلة في امسهمه بعبه في حياة العيلة بساء اكن الاحسان في لدولة الاسلامة وتسلم شؤون المجتمع الاسلامي في المرق لحونة بصورة عامة على ما يلائم روح التشريع الاسلامي .

ومثل هذا التشريع الوفي اساء الذي جاء بعالج ساس في واقعهم الاحسان ويملهم لأساليب الحكيمه في الادارة والسطيم . لا يكاد أن يحصل تعرض منه اذ كان حيراً على

ورق ومطرب وأفكرا تميز في حيل الدعة ، مصرلاً عن الحياء
الاجتماعية •

والقرآن الكريم جاء بمعالج شؤون الحياة والمجتمع والعقيدة
ويكون مصداً لدعوة اسلامه وكذا لمجمع اسلامي ، وقد احتشاه
عن وقعه وحضره في المجال اسطرى لايدبولوحي على
هذه من المجمع ... كان من اعث ان تأمل منه بعد ذلك
شئاً مما يؤنس به طوق في حروفه الخاصة • (ان هذا
القرآن يهدي للنبي هي قوم ولا يريد بطلمين الاحسار) •

ولم يفتقر النبي صلى الله عليه وآله في حياته على ما
لاحكمه امر من اسعده المسيح حوله ، والا به يتعرض لما تعرض
له من انون لمحض ولا دى • فقد كان صلى الله عليه وآله بهته
شكل دله بشر الاسلام على اوسع معدل واكثر عدد من الناس
وترسخ العقيدة في نفوس المؤمنين وتطبيق لمحض الاسلامي في
المجتمع الاسلامي اشياء التي كان قد اسسه النبي (ص) لأول
مرة في المدينة المنورة وتمهده برعاية منه وشرف • ولم اتح
به بعض الفراغ من دفع الغارات والحروب العدائية التي
كان شنها عليه اعداؤه حاول ان تتحور حدود الجزيرة العربية
فأرسل بعوثاً الى الاقطار المجاورة لتحمل معها الفكرة الاسلامية

تهيداً ينوجه من غزو الاتحاد على الأرض •

وبعض يعني ، أعزو ما كان يأمه اسبي (ص) مستعين من
الاستدلال منقري تحده انصار - مكرمة المعاداة للإسلام ، وهذا
شيء من أعزو عسكري مني شوهد بعد وفاة لبي (ص) •
في بعض الاحيان •

وقد مي السبي (ص) في بعض حروبه بعض ماخر في
حصواته هذه ، وكان ذلك من يؤثر شئاً على حياة الرسول بدعية
صلى الله عليه وآله ودعوتيه الكبرى ، فكان يريد كره الى الدعوة
بشكل توسع لو امدت به اسباب الحياة • ومن ذلك كنه يشين
لما ان القرض من المشرع - باعث • لا يسوفي في حدود
المشرع وبعث ارسل وارسل الكتب ، مما تم تصحيح غفده راسحه
تؤمن به الامه ، وبطمان للحياة تقوى بتصحيحها في شؤونها الحياتية
وهوم على نسبها لمجسم الاسلامي الا مثل ، من يصو اليه
الاسلام •

ولذلك اذن لتحقيق هذه المهمة شرعية بعد مقرر من عصر
اسوة ان يحلف اسبي (ص) من تقوى مقامه في سلع الاحكام
وترسيخ الفكرة الاسلامية في نفوس المسلمين وتأمين لاصناف
الشرعية الكافية لتنفيذ الشريعة في المحل الفردي والاجتماعي •

و لكي يباح بالامانة ان تقوم بهذه المهمة لابد ان تكون مروداً
بشروط هي تحوله اعياء مثل هذه المهمة .

وهذه شروط هي نفس الشروط المعتره في "سي عدا ما
تقدم من احصاءات" هي "سوحى وهو ما يعيه من اسوه .
ولا يكفي فرض الامر بالمعروف و هي عن مكر على لامة
لايقه هذه لعيه ، لأن التسوية المسجعة لمسة لا تأخذ حراهم
عسعي . ما يمثل الادعية المعه الاسلامه في سلوكه واقعه ،
وسوعت احكامها بالانام بصلها وحرثها .

وكثيراً ما يتفق ان يعقل أهبة حساسات لخارجها علسق
لافكر في المحال الاحصائي .

وصواب بعد لا يقل أهبة من المحتوى لداخل في محل
التطبيق .

فكس من المداهب لاحتساعه لا محل محلا احتساعاً صالها
ما لم توفر فيها لمدى ، نظره الصالحة . . . كدلت لا باح
له ان شق طريقاً في الحاة ما لم توفر بها صمات لاحتساعه
الكافية للتطبيق .

وتمثل اصمات لاحتساعه لكل فكرة في عشت التي
تقوم نطيق الفكرة في "المحال الاحصائي" .

وتناسب طبيعه كل شريعته أو مبدأ اجتماعي مع الشرائط
التي ترمي لتحقيقها وتأمينها .
ولم يذهب المبدأ السياسي إلى تأخذ بفكره تبرير المبادئ بواسطة .
لأنه لا يشترط بعدائه وسلامه المصداق في عدم بثوره سعيد .
لأنه لا يخصص سياسي الذي يقوم بسعيه حسن حصول الهدوء
على كل حال .

ويجوز في التشريع الإسلامي أن المبدأ وسلامه فيه تعبر
من أولى شرائط التي تشترط في المبادئ بشؤون الدين من
حكمه وقضاء ومعه ودره وما شاكل ذلك من الشؤون الشرعية .
كما يجوز أن تضعه الملهج الإسلامي بما فيه من شمول
أحوال الحياة العامة ورغبات المصالح الفردية والاجتماعية وساه
في التخطيط والتشريع . . . تفصيلي أن تتوفر بعدة في الشخص
لقائم برئاسة خدمة بصورة مؤكدة مما يعرض لشيء من هذه
المصالح التي يقع فيها لاسان عده بعد وللا تعصب عنه
الرواسس للامشورية التي ورثها عن أسلافه ويثبته التي شأ
فيها ، من غير أن يشعر بذلك .

ولا يكاد أن شر الملهج الإسلامي ما لم يحسب في التطبيق
من مثل هذه الرالات الشعورية واللامشورية التي يعرض لها

الاسد عادة ، ما هم توفّر فيه ملكية التي تحفظه عن ذلك .
 و شرائط هذه الخاصة النصبه في شخص ائتم بالحكم
 يس شيك رائدا نسبة الى منهج ، شريع الاسلامي ، كما قد
 يحظر على ائتم ، وإس استق من صميم فكره لاسلاميه وبسبب
 مع طبيعة المنهج الديني .

وليس شيء توفّر في مسعه هذا من شرائط هذه
 ملكه في شخص ائتم بالحكم .

وقد كان مسكلموا الشيعة يتلقون على هذه ملكه او (العدة
 المؤكدة) اسم (العصمة) .

و ذا كالت العصمة بالمعنى لفقه مشرا لاختلاف بين المكللين
 من الدراسات السيكولوجيه احديثه تؤكد ان ضروره عصمة
 اسسه الى ائتمين بشؤون دين الاسلامي وبسببها مع مسعه
 هذا الدين بشكل خاص .

وقد علم سي صلى الله عليه وآله انه سيربح من ان يسد
 حدود الدين بحدود اى نفوس اسميين ومن ان يسر على مدونه
 قد أثر بعد اثره في قلوب المسلمين .

وقد وثقت المسعود ان يردو على شهادتهم عند ما شيع
 بينهم ان النبي قد فصي عليه في حرب أحد ونزل في ذلك قوله

تعاني « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله رسل أفان
مات أو قتل فليس على أعقابكم » (١) .

فاحصن علماً عنه السلام لذات كلة منذ بعثه أنفاده معهد
برسه برهانه حارسه وثباته كبره . حسنه مدححه لدوة
لاصلاحه اشئنه ، بعد ما يؤثره انه رحسنة ، ويوشك المسلمون
أن يتقلبوا على أعقابهم .

ثم عهد انه الأمر بعده وكنه ديث في غير موقف واحد .
وعلى ضوء ما تقدم نجد أن فكره (الوصاية) كذب هي
(العباد سعيه) من دين الاشئنه ر . (المحتوى لداخلي)
المفكره لدى عصر احداث طرى من الشرع .

والمحتوى داخلي لمفكره لاسلامه لا يكسل ولا شق
مرفقه في الاحساس ما لم يجد الصان تكافى للمعد .

وسن شيء أسر على عارقه بعد هذا الشرح ان فهم
الآلة الكرسة « يوم اكمل لكم دينكم ونسب عليكم يعني
ورصب لكم الاسلام دينا » (٢) على وجهه الصحيح ، ونعرف

(١) سورة آل عمران آية ١٣٩ .

(٢) سورة المائدة آية ٦ .

وجه التعبير عن الايحاء في الامام عليه السلام بالأكبر (٢) .
وكذلك الأمر فيما يخص معرفة الكتاب وتفسيره من
آياته ولاجاجة عن شهاب لني تشر حول مفاهيم الاسلام من
قبل أعداء الاسلام .

... فأمر امام مثل هذه المهمة لا يفلح مهمة عن الاهتمام
بأصل التشريع والتسليم ... بل هي حرة لا تعجز من سلب الدين
وتشرعه .

وينقلب القيام بهذه المهمة حادثة حاسمة كملته سلبية ككتاب
الكريم ومحكمته وحسره وتأويله ، ومعرفة تامة مقاصده هذه
وشؤونه ، وحسره كونه بالانحيازات المعاصرة و سياسيه المعاصرة
الآخري .

ولا تنافي هذه المعرفة و حسره من أحد عمر لامام ، على
سواء مما تذكره اشعة من شروط ومقومات .
وسوف نتحدث عن هذا الجانب بمفصل في موضع آخر
من هذا الحديث .

التمس بعد الآن من الحدث عن الخاب الديني من وصية
 الامام ونفى عنه كل بحث عن لحاب احنائي من مهامه .
 وكذا من ضروري ان بحث عن وصية لامام دينية صبي
 ابحث عن وسائله الخاتية ولا تفصل بين هذين مهين في النظرية
 الاسلاميه اموحده في مثلها الامام . ولكن ضروريه تصيب
 البحث وتوسيع جهات الحديث بحث الى مثل هذه الحركة .
 وعاد من هذا الحدث . سبي الضرورة المبحه الى
 شرط عصيه والاحكامه بانفسهم الاسلاميه وبما بهم لامام
 في اداره الشؤون لاحسنه وما رافقها من شؤون احده .
 وميلنا الى هذه الامية ان يعرف وجه الحاجة الى الامم
 في تعلم اشؤون الاحتكامه حديثه ثم يرى كيف ان ابقاء
 هذه حاجه الاحتكامه على وجه موقف سبي لروء عصيه لامام
 انهم بالأم ومعرفة عامه شؤون الشريعة ونفسيه .
 وحاجة الى الامام او الرئيس قد تخص هذه المهمة فصرية
 فدينيه احسن بها الانسان مدته الاولى اي الفصل فيها عن
 حياه العباد والداوه وهي ترجع الى فطره قصية في الانسان
 خاصة بمرئ بصوابه فيه . فلأمر ما اختلف الحياه الاحتكاميه
 عن حياه اجوان في عباد واحتتمت فصل وفرق وطوائف تعاون

وتساده فيما بينها لا يفتقر حاجاتها الأساسية بشكل احساسى .
 فهو حيوان احساسى مبدئى النفس ، كل كى شىء ، ولذلك
 فهو يخضع عن الحيوانات الهائىة لوجودها فى الصحارى والقفار
 والحداب والى بطنى وراء غابيتها ، حيوانية واتساع حاجاتها
 العربية الاولى ، من غير ان يحدد شىء من هذه الحدود
 لاجتماعية التى حدد الانسان فى حياته الاجتماعية .
 وما نظهر الانسان فى الاجتماع ، وحجم بعضه اى بعض
 وليس اشرار والمؤسست الاجتماعية الاخرى حتى يعقدت
 تاسست حياته ، ولم يفل فى سبيلها ، سدائه اى كان يعيشها
 الانسان فى طور الاول من توار حياته ، واضطر الى تنظيم
 مراراج لاجتماعية والشرائع والحدود . فكتب هذه عقود
 وامراتاج الاجتماعية ولده تلت العادة الاجتماعية الى العدة
 الاجتماعية التى لم ير الانسان بدا من ان يحافظ وينقل اليها
 من حياته البدائية الاولى ، او من موره لاول فى حبة .
 وليس الاعراف والتقايد ، سدائه عبر اسوة الاوى لاصول يعقد
 لاجتماعى لدى تعاقد عليه المجتمع لسطم شؤونه الاجتماعية
 فى بعض مراحله التطورية لاوله .

ولكن هذه مراراج لم تسكن ولم تظم الى هذا المحي

من الحياة ، ولم نشأ ان نضع هذا السط من سلوك يشل هذه
 السهوه واسر التي تصور الانسان حيث تقدم على العقد
 الاحاسي ، فهي تفسد في الانسان أقصى حدود الاتصال .
 منحكمه فيه شد ما يكون محكم . . . والافداء على العقد
 الاحاسي سطم الحياة الاحساسه عليه شعورية غير مقبوه
 الجاح هذه الدافع الاشعوري في النفس .

ووقع للاستخدام بين دوافع العزيمة تقتضي تحديد مجال
 هذه العزم كما يفسرها الآراء والمقالات واشرائع . وهذه
 هي وسطه التي يهض بها مدعوه بالتصير أو (الان الاعلى) .
 ولاستد في الان اعلى . كائن غير قابل لتبنيه حوفر بدائيه
 لا شعورية اكثر ما يفسر عليه حامل المعنى .

ونظرات (عامل واحد) على خلافها في تفسير وفهم
 العامل الواحد المؤثر في سلوك الانسان لا تخرج عن دائرة العرائر
 والحوافز لاومه ، سواء في ذلك عامل النفس أو الغرض أو
 الحب أو الاقتصاد .

والعنة فيما تحصل بين ادعاء شعوري والحقائق اللا
 شعوري من الدافع تكون لمخاطب الاشعوري من شخصية
 فهو اجزاء الاكبر من الشخصية وفيه تكمن العرائر الانسانية

لاوية وادوافع حيوانيه وضرر المولدة والسرد التي حفظها
الشخص في نفسه بس شعور هو جزء صغير من شخصية
لا يتجاوز حدود الادراك . يقول الدكتور محمد حبيبة بركات
(اعقل العاهر أو الشعور جزء كبير من ذلك اكل هذه
الذي يكون منه الا شعور)^١ .

فلابد من تدعيم ادب واعي من الشخصية لاساسه
انسانية بتحديد الدوافع الحيوانية في لاساس (بشي
احسائي) تحليل الشخصية على لاداع ضرر العهد الاحسائي
وبحسب حوافر الأولوية بالتؤدي في بعض محسوسات العهد
الاحسائي . وحدث ما بعد من كنه (الراس) أو (الخش)
أو (الامير) أو (النح) أو (حاكم) أو ما شابه ذلك من
الغرائب .

ولابد من تشخيص الصغر^٢ أو الان لاسي على الاول

(١) تحليل الشخصية ١٤٩ الدكتور محمد حبيبة بركات .

(٢) (وهو الذي يكون تشخيص الشخص من بطء

عند ما يحس اصل من والديه لمدي واشبل العك اسي
تحدث منها معياراً ما يصح عنه وما لا يصح وما يلقى أن يدو من
صرفاته وما لا يلقى أن يظهر به امام الغير فهو الوظيفة النظامية

انزبه الصححه ومذبح اجباه السلسله ومحتوى العهد الاجتماعي
 تكون القسور أو ما يدعى (الاا الاعلى) (صاناً دتياً)
 (شخصياً) من دخله داب لتحقق فكره العهد الاجتماعي ،
 مقابل (الامر) الذي هو صان موسوعي واجتماعي يحقق
 هذه الفكرة .

ولا يمنع العهد الاجتماعي و شررب والموسين ما لم يحصل
 القسار الاجتماعي كافي سنس هذه الحدود واضرب في
 الجده الاحساسيه .

ولا يشهد احد من (الامام) أو (القائد) أو
 (الامر) من عهد اداره الجده لاحساسيه وريده ، اخرى
 فيها من قرب .

تت هي فكره لاممه عند الشعه في حضواتها الاولى ،
 فسابع سبر سسحلص الصفات التي يجب ان ينضم بها الامام
 لسبح به بقاء جهاته في هذا التحمل من حفول الامامة .

واسمحوا لمنتجه اموحاه من هذه دراسة يذكر بعض
 هذه اميراب التي يجب ان تكون الامام مروداً بها يتأني منه

الموجهة للسبوك والتصرف وهو يعتبر بشانه رجل اليوليس بين
 الشعور والاشعور) . تحليل الشخصية ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

انبياء سواء الامامة بخصوص هذا لاجل من مهات امامه .
 وثول ما يحضر على اناب هو ان يكون الامام على معرفه
 تامه بالاحكام التي يقوم بمقتضاها في محضر ، و ان يكون على
 مستوى رفيع من القوى الحويه التي تنشئ عليه عامه
 خاص . حيث يتفهم احكام و مستلزمهم اخوف و يستجيبهم حسن
 و تثيرهم العاصيه و يحوز عليهم الخداع و يسان .

فلا شك ان يحل امامه سواء سواء الامامه ان كان على
 هذا المستوى الذي من الامانه و السكينة .
 والناصح خير شاهد على ان كثيرا من الاستراتيجيات
 والحروب الدمه و محاربه النفس التي كانت من اقدم مبد
 سدر تاريخ اي لان كانت حسيه صوره تصرف رؤساء
 و استقامهم مع العاصف الانعاصي من نفس .

و كثيرا ما شاهدنا قردا محتاصا امكروه الامساح
 لاجتماعي . ومن صميم الشعب ، من دافوا هولا لغيره و انفس
 بانفسهم و من كانوا بدون ضرورة لاصلاح ... تحتهم
 الامام ان يشهدوا كرسى رئاسه و الحكم فذهب كل شيء معه
 ادراج الرياح و سوا ما قدموه من وعود و تاسوه و تحفوا
 عن حدود الامامة في بعض الاحوال ولا سبيل له اي الشكك

في احلاسهم يوم كبر بادون بالاسلح ويوم تشدرو مضه
الحكم وليس ذلك إلا لصعب (الرعب) أو وارع الحسي
في الفرد .

والاساس مهم أخذ في الشعور في مدارج احصائه والرفي
عقالي وعمل على تنظيم اساليب الحياه واعاد اساليب حديده فيه
لا يران متهوراً لحادث الا شعوري من شخصيه .

ونظرة سريعة على تاريخ . والى ما يحمل لاسار على
ظهر هذه الكوكبة من جهد وعناء وحزن وشقاء . وما اكشف
جبهه الاساس من حروب دميه واشتباكات عسكرية ورؤس
اقتصادية ومساسيه وفجئه زائر وحالعه مدمره ويجاور على
حدود الاحزان وفن ومحزن واصفرات حري . . تكفي لمعرفة
سوء حادث اوائى من يقين وفوه حادث الا واعي من
اشجسته وحاجه الاساس الى صمد احساسى مثل في فكره
الاممه ، لتقرر احدى الاحسانه وتحقق الاسلح الاحساسى
بمعناه الشامل .

نور غوساف اونوب (يسمى ان لا يعقل عن القاعده
لأنه التي شهدته عشاء اثنى في العصر الحاضر ، وهي ان
تحوادث الا شعوره في حركة الادراك الشأن الاول ، كما بها

كذلك في هذه حيوانية وان حية نفس الشاعرة ليست إلا
شيئاً سراً يحجب عنها إلا شعوريته ، حتى ان أدق الباحثين
تأملوا ، وتعدّد محققين بقرا لا يسمعون تلك النفس إلا على قليل من
بوابات الا شعوريته التي تدفعه الى الحركة والافعال المقصودة
بأنه أو شعوريته ممتلئة من مجموع نسيب لا شعوريه مولده
على الأخص من تأثير حورثة نسيب (١) .

والاشكال الخمسة من حكمه ، لاداره تالاشكال بمقرانه
وجنهوره أو لاشكال خمسة الأخرى التي تؤكد على الجماعة
في الحكم والاداء بدلاً من فرد ، وسرع حكم من الفرد
بقدمه في الحساب والتهاب السريعة ، ثم نفس الأمة
عبر لاختفاء في معرضها لأفرد سادته في حكمه ، وعبر
النوي خمسة التي يحلها الافرد ، مما لا يعرض لها الجماعة ،
ونكس لاشكال مستمر من حكمه ، بعد شيئاً من حواب
شخصية فرد ، ولم نجعل من دفع العرائر وقوه حجاب بلا واعية
من النفس .

على ان الجماعة تعرض مؤثرات لا واعية جديدة لا يتعرض

(١) روح لاجتماع تأليف العلامة غوسداف لوبون ترجمة

١٠. فرد وحده ، والكتلة البشرية تجعل بعده من بركات جدية
لا يقع فرد سده ، بحسب تأثير شيء منها وحده . ولذلك فإن
وجود لمسكنه بمصنفه فيما ذا استل احكم من لفرد ي
اجتماعه .

١١. نون و نوب (اشعب مائة من اشباع بحكومة
بلا شعورية لوجوده في جميع فرد كل مع مخرجه وحده
بشراً . . هي من ١٠ اسم لافن في حركة حركات شعبي
مقداره الافراد بمقته في روح احسبه وسرى بذلك شخصتهم
وبعارة اخرى سبع جوانس منها من الحوافر الا شعورية
بذلك جوانس بعارة وسود اشباع لا شعورية . ويكون
بعضات بها نفس مائة من اشعب الاعداد ٥٥٥ . من
بها في عدم قدرها نداء على الاسباس اشبال نصفي فكري
عالم ، حتى نك لا تعد مرفاً كثيراً . بفرده جمع من بعه الرجال
دون الكمادات المحففة وما بفرده جميع كنهم من بده في
موضوع المفعلة عامة . لانهم لا سكتهم ان شيركو في هد
نفس الا بالصفات العدة التي هي نكل الدس . والذي يعاب
في جمادات بها هي الملاهة لا مفضة (٢) .

(٢) روح الاحصاء تأليف العلامة يوسف نون ترجمه

فلا يقع الأساليب المتعددة في الحكم والادارة ، ما أنفس
على مبادئه الإنسانية في الحكم .

وقد رأينا أن حدود المشكلة لم تنشأ عن فردية الحكم بحدود
مادة حكمه إلى الجماعة . ولم تنشأ عن جماعته ، بصلاح تحويله
إلى الفرد . ولم تنشأ مما نلاحظه من أشكال الحكم
أو ذلك الشكل - ربيع - لمشكلة بعض أشكال الحكم في البلاد .

وانما نشأت المشكلة من مبدأ الحكم إلى الإنسان ، ما هو
سائر ، تحفه جملة من حرر والدورع والجواهر الحيوانية ،
ويجب عليه الحد إلى أي من الشخصنة ، وتؤثر في سلوكه
وافكاره واتجاهاته . من حيث يدري أو لا يدري .

وبضعف وجود مشكلة عدم ما ينبغي أمر الحكم إلى الجماعة
والترغ عن حماره فرد .

ولا نكدر أن نسمي الإنسان في حياته الإنسانية في الحكم ،
ما لم يقص على مبادئه الإنسانية في الحكم ، وما لم يسمع حوار
حكم والسياسة على قاعدة أخرى ، تحف حذراً عن هذه
القاعدة .

وقد رأينا أن المشكلة بجمع خصوصياتها التي تحدثنا عنها

حصيله هذه ، بقصة ، بخصوص ، وهي ، سوى الاساس الحكم
 ما هو سبب خاضع لتأثير العز وحوادث حيوانه .
 وسدود المشكلة بدتها اذا توفى احكام ثباته بغير
 الرئاسة الاحصائية ان يحدد من هذا الجانب من شخصيه ، ويرفع
 عن المسونات احبوا به التي بعثها من سده في كثير من
 اطوار حداثهم من حيث شعورهم ومن حيث لا يشعرون .
 ولا يريد بذلك ان يحدد رئيس او (الامام) من طائفة
 لاسيما العربية وانما يريد ان يكون الامام على جانب
 واقف من العقل ومستوى رفيع من شعور . بحيث لا يتصور معه
 ان يحب طلبة مرار ويستمر ويدفعه الى ما لا يرصده العقل
 وما لا يريد هذا ما يقصده من (العصبه) ونفسه به من
 عدم حور ، اعتماداً على الشخص المعنوي .

وقد وفق اعلام السنة على ضرورة وجود الامام لاثمين هذه
 الجهة على نحو الاجاب السمي ، وان يحتضروا عن الامامة في
 شرائط بعض ما توجبها بالامام من الثرائف ، لا ان اجاب ذلك
 بالامام بسبب تأمر شاق دا اتج لنا ان تتبع خطواته هذه على ما
 رسمناه من نهج ، ونستطيع اجاب هذه الشروط من صميم الحاجة
 الباعثة على نصب الامام ، فاذا اتفق معهم في وجوب بناء تلك

الحاجات فلا بد ان ينفي معهم في نطاق ما يوقف عليه قضاء تلك الحاجات .

يقول شيخنا علي شارب المواقف (١) : « في نفس الامور دفع ضرر مضمون وانه في دفع ضرر المظنون . وحب على بعدد قدره عليه اجتناب . » في نفس الامور دفع ذلك الضرر عمداً يندرج في الضرر . و المقصود بشارع من المعاملات والمساكنات والجهود والحدود والمناصب واظهار شعور في الامداد وفي اجتناب ان هو مصباح عبادة اي اجتناب معاشاً ومعدناً ، وحدث المقصود لانه لا يمانع ان يكون من قبل الشارع رحمة من الله تعالى على اهلهم . والله مع اجتناب الاهواء وتشتت الاراء فيما عدا بعضه بعضاً فبعض ذلك اي الشارع و موافق . و لانه اي هلاكهم جميعاً . وشهد به التاريخ وانفسه . و الله عليه من موافق ولاه اي مقصد آخر بحيث و سادتي لتعقل انفسهم وصار كل واحد مشغولاً بحفظ نفسه ونفسه بحيث دائم سعيه وحدث يؤدي الي رفع العدل وحلال جميع اساليب (٢) .

ويستدل شارح المقاصد على ذلك بتوقف الجهود وحرارة الحدود و اجراء شئء حري كثيرة عليها مما لا تتم الطمأنينة

بدونها (٤) .

فوجود الامام ضرورة دينية ودسوة لآل من تحفيقه ، وهو
كما قول شارح المواقف (من تصحيح مصباح المستبين) سواء فساد
يخص الشؤون الدينية ، الشؤون المدنية ، ويسبب هي رئاسة
دسوة حادة . بل هي رئاسة يهية سامة لا تتحدد وظائفها بحدود
الدين ، وهي كما قول الامام ابو الحسن برحمة الله عليه السلام
(رحمه الله) ونسبته المستبين وسلاح الدين وورث المؤمنين . اسس
الاسلام الديني وورثته . هي . الامام تسمي سامة وركاة
وخدمة وحق وجهاد ووفر سر وصدقات وخدمة الحدود
والاحكام ومع الثغور والاسواق) .

ورجس أن أخيه هذا امتلأ بحدث وقع بين هشام بن
الحكم - أحد أصحاب الامام صادق (ع) - وعمر بن عبد الله بن
شريح الكندي في كنانة كذا .

(كان عبد الله بن عبد الله عليه السلام حاضرا من نصرة من مهم
حضران بن علي ومحمد بن يعقوب وهشام بن سعيد وسائر جماعة
فيهم هشام بن الحكم وهو شاب . فقال ابو عبد الله عليه السلام

(٤) شرح المصنف ج ٢ ص ٢٧٣

(٥) اصول الكافي ج ١ ص ١٩٩

يا هشام ألا تحبني كيف صعب فعرو بن عبد وكيف سأته ؟
 فقال هشام من رسول الله أبي تحلت واستحييت . ولا يعمل
 سدي بين يديك . فقال أبو عبد الله د امرنكم بشيء فافعلوا .
 قال هشام بلعي ما كان فيه عمرو بن عبد وحنوسه في مسجد
 حرة فمظم ذات علي فخرجت إليه ودحت حرة يوم الجمعة
 فأتى مسجد حرة فادنا خلفه كبره فيها عمرو بن عبد وعنده
 شله سود ، مرر بها من حوف وشمله مرتد بها والناس يسألونه
 وسفحرج باسم فخرجوا إلي ثم فعلت في آخر القوم على ركبي
 ثم ذات لها ، هداية نبي رجل عرب نادى لي في مسألة : قال لي
 نعم . قلت له أنت عبيد ؟ قال لا ، نبي في شيء هدا من أسوان
 وشيء قراه كيف تسأل عنه . قلت هدا من شيء . فقال ما لي
 من ، وان كنت مسألتك حقا ، . قلت أحسن فيها . قال لي
 سل . قلت أنت من ؟ قال نعم ، قلت فما تصنع بها ؟ قال
 أرى بها الألوان ولاشخص . قلت فمك انت ؟ قال نعم ، قلت
 فما تصنع به ؟ قال اشم به الرائحة . قلت أنت من ؟ قال
 نعم . قلت فما تصنع به ؟ قال ادوق به اطعم . قلت فمك
 دن ؟ قال نعم . قلت فما تصنع بها ؟ قال اسمع بها اصوب .
 قلت أنت فم ؟ قال نعم . قلت فما تصنع به ؟ قال امير

به كذا ورد على هذه الجوارح وحواس + قلت أليس في هذه
جوارح على عن القلب ؟ فقال لا + قلت . وكيف ذلك وهي
صحيحة سليمة + قال . يا بني إن الجوارح إذا شككت في شيء
شكته أو رأته أو دافعه أو سمعته ردت إلى القلب فيستيقظ أيقظ
ويقبل شكك + قال هشام : فقلت له فأنما أقام الله القلب لشك
الجوارح قال نعم + قلت لابد من قلب وإلا لم يستيقظ
الجوارح + قال نعم + قلب له يا أبا مروان والله تبارك وتعالى
لم ينزل جوارحك حتى حملها إماماً يصحح لها الصحيح وينقي
به ما شك فيه ويترن هذا الخلق كلهم في خيرتهم وشكهم واختلفهم
لا يقسم لهم إماماً يردون به شكهم وخيرهم ويفهم بك إماماً
جوارحك ترد إليه خيرتك وشكك + قال . فكنت ولم يقل بي
شيئاً ثم نصت بي فقال بي أنت هشام من أحكم ؟ فقلت لا +
قال من حسنة أقلت لا + قال فمن أنت أنت ؟ قلت .
من أهل الكوفة + قال . فأنك إذن هو + ثم صمى إليه وأقعدني
في مجلسه وراى عن مجلسه وما تنق حتى قمت + قال فضحك
أبو عبد الله عليه السلام وقال يا هشام . من علمك هذا ؟ قلت +
شيء أحدثه ملك وعه + فقال هذا والله مكتوب في صحف

ابراهيم وموسى (٦) •

ذلك كله فيما يخص صلاحية ماعده الانسيه بالاداره
و بحكم من حيث التوجيه والتبقيق وقد رأينا ان لاسان لا يسه
القيام بهذه المهام اسي تطلب الوعي الكامل لشؤون الفرد والمجتمع
والتحفظ عن لاسيق مع الجاب بالاشعوري من الشخصيه •
ويمى عليا ان بحث من احبب الدستورى واشرعى
لنوبي الاسان مهام الاداره و حكومه ، وساءل هل يجوز
بالاسان ، من ناحية دستورية ، ان ينولى القيام بداره المجتمع
والحكومه على الآخرين من ثناء نوعه ام لا ؟

وجبل ان نحيب على هذا السؤال يسعي ان يبحث عن طبيعه
الحل الذي تولاه الحكومه وسيعه او صانف التي تدرسه في
الحل السياسى •

وقد سبق ان اشرنا فيما تقدم من هذا البحث الى جانب من
ذلك ، وذكرنا ان بحكومه جهار لتظيم اسطول بحرى وتقييد
حقوق الطبيعى والحرباء بمرديه في المجتمع •

فان طبيعه الحماه الاحصاعيه تطلب مثل هذا لتظيم والتقييد

ثلاً نحل الحياة الاجتماعية ، ونضطرب شؤون اساس امدية والفكرية .

والقيم بهذه المهمة لا يتم ، من ناحية نظرية ، من غير توفيق الهيئة الاجتماعية على قراره في امدسة امدية ، سي لا تؤمن شيء ما وراء المادة وما وراء المظهر امددي الكون ، وذلك في عقد احسائي ، شترث فيه الهيئة الاجتماعية ، جميع افرادها ، لانها صاحبة الحق الطبيعي في تقرير وانكر محتوى القرار اسبسي . ولا يجوز لأحد أن يحكم على فرد أو جماعة ، وينصرف في حقوفه الطبيعية وحريته الخاصة ، من غير أن يوافق عليه اطراف المتبادل في عقد خاص . ولا يجوز ، من امدسة المتبادلة من ناحية نظرية ، لأحد أن يقوم بهذه المهمة ، من غير أن يسمح به له ابدء الاعلى امددي وهب الانسان هذه الحقوق وهذه الحريات ووهبه الحق الطبيعي ولا مكاييب امدالية والسيكولوجية في ممارستها .

ودلت لأن امدسة العقائدية تؤمن بأن الله هو الذي وهب للانسان هذه الحقوق والحريات ، وهو الذي اودع الانسان هذه الحقوق والحريات ، بما فيها حق الحياة والصكر ، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في هذا الحق ، من غير أن يأذن له به الله .

حتى ان الانسان نفسه لا يملك ان يحدد شيئاً من حدود هذه الحقوق والحريات ، من غير ان يسمح له به الله ، فلا يملك الانسان ان يحدد من حقه في حياته ، ولا ان يحدد من حرته في الاكل والشرب ، فيحرم نفسه من الطعام والشراب ، ويقضي على حياته .

ولا يحق للانسان من ناحيه نظرية في المدرسة العقائدية ، ان يولى شؤون اداره الانسان وسطيح حياته الفردية والاحتشاعية وتحديد حرياته وحقوقه ، بما يصبه النظام الاجسسي ، أو بما يفوضه الجهاز الحاكم .

كما لا يجوز له ان يضع جهاز يحكم على انفسه لاساميه من ناحية دستورية وشرعية ، في حدود المدرسة العقائدية ، لانها لا تملك شيئاً من ذلك وان ابدء الاعلى هو صاحب الهيمنة والسلطان في جميع ذلك .

فالامانة حسب نظرية الشيعة هي شكل المشروع من الحكومة ، في حدود لمدرسة العقائدية . ولا يكاد ان يقوم مقامها شكل آخر من أشكال الحكم المعروفة أو غير المعروفة .

ولا تفي الشوري أو احصاع أهل الحل والعقد بهذا الغرض ، بعد تسليم الجواب النظري من المسألة ، وهو ان حجب العقائدي .

ونبحث الامامة عدة ، سبباً أو ايحاً ، على الصعيد العقائدي .

ولمسألة العقائدية مفروسة الشوت في مثل هذه المسائل .
ومع ذلك لا يسكن نقول بصلاحية شكل خاص من أشكال الحكم ، غير الامامة ، بأشكال الذي تحدده النسبة الاممية .
ما لمدرسة المادية فكفي في الايمان بصلاحية جهاز الحاكم بقيام شئون الحكم والادارة بقرار الهيئة الاحتشاعية ، التي هي صحة حق طبيعي في المسألة .

والبحت عن امكان وقوع مثل هذا الفرار في المجتمع أو صلاحية المجتمع لاتحاد مثل هذا الفرار ومدى صحة هذه انقضية خارج حدود البحت ، عدم ما حاولنا ان عرض المسألة على الصعيد العقائدي خاصة .

والجهاز يحكم يجب أن يتفهم حاجات الملاد ، وبمي الظروف الاحتشاعية ، ويخص في القيام بتنظيم الملاد .
وقلم تجتمع هذه الخصال في فرد أو جماعة ، ليصلح لتولي الحكم ، اذ اغضت عما تقدم من حديث الشعور واللا شعور .
والحكم الدكتاتوري يتدر أن يفني بهذا الفرض ، اذ قلما

يفق ان يستبد اسان بالحكم فلا نمره ايهة بحكم ونشوة
سبطان ، وفلسا يحصل ان ياط الحكم بفرد فيخلص في العمل
ولا يخفى في تقدير حاجات الامة في الظروف الاجتماعية .

والاشكال الديمقراطية من الحكم كذلك لا تضمن صلاح
الجهر الحاكم من هذا الوجه ، فعما تنفق الهيئة الاجتماعية على
تعيين جهاز خاص للحكم .

ثم اذا افتر للامة ان تمنع على تعيين جهر خاص للحكم ،
فلا يضمن بها هذا الاتفاق صلاحية الجهر الحاكم من جميع
الوجوه .

وما أكثر ما اضطر الامر بجهر خاص ، تنفق آراء الشعب
أو ما يقرب من اتفاقه ، ثم ظهر الحل ولاضطراب على الجهر
الحاكم بعد ذلك .

وأولى ان لا تضمن الديمقراطية صلاحية الهيئة الحاكمة اذ
ما تولت الحكم برأي الأغلبية ، فإن الاعلية لا تضمن اوجه من
الوجوه أصانة آرائها الخاصة .

وقد يتفق أن تتولى الحكم هيئة أو فرد تتوفر فيه صلاحات
الساقة ، إلا ان ذلك أمر بالغ الندرة .

وعليه فلا يكاد أن تضمن شكل من أشكال الحكم المعروفة

وعبر المعروفة صلاحية الهيئه الحاكمة أو الجهر اندى يتولى حكم
في المجال السياسي •

والفصل التشريعي الوحيد اصنوح جهر احكم هو فكره
(الامامه) الى نباه الشيعة ، وفي الحدود الذي ترسمه الشيعة ،
كما سجدت من ذلك بعقل •

ولم يكن موقف الدولة الاسلاميه من الناحية الاجتماعية
سبح بأن يترك السي صلى الله عليه وآله ، الحكومة الاسلاميه
بعده ، غير رعاية ، وان لا ينص بعدد على من يتولى شؤون الحكم
والساسة الاسلاميه •

وشأن الاسلام في ذلك شأن غيره من المبادئ والمذاهب
السياسية •

فقد جاء الاسلام بمبادئ جديدة في الفكر والسلوك والحياة
والاجتماع والحكم ، وتوفى السي صلى الله عليه وآله ، والعقيدة
الاسلاميه بعد لم ترمخ في نفوس المسلمين ، والفكرة الاسلاميه
بعد لم تتفعل في افكارهم ، والمبادئ الاسلاميه بعد لم تؤثر
تأثيرها الكامل في القضاء على الانماط العاهله من الحكم
والساسة والحياة والفكر •

وكان النفاق يشع بين المسلمين ، أو المتظاهرين منهم بالاسلام

حتى أن نودر منه كمت يظهر للنبي (ص) نفسه ، برأى منه
ومسمع .

فكان المنافقون يترقبون وفاة النبي ليفسوا على الدين
الناشيء ويردو المسلمين الى أخطائهم الجاهلية .
وكذب الدولة السريضية والفارسية من الحرج تهدد حياة
الدولة الإسلامية كل آن .

... وتوفي النبي في مثل هذه الاحوال الجاهلية المضطربة .
فهل يمكن أن يترك النبي (ص) الدين الناشيء ، الذي يريد
أن يشق طريقه في الحياة ، والذي يريد أن يقضي على رواسي
جاهلية في الحكم والسياسة والفكر ... في تقدير الجمهور
وضطراب الانصار والمهاجرين وتلاعب المنافقين الذين كانوا
يتحينون الفرص للفناء على الاسلام ؟ ان التقدير صحيح
للملايكة الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان يعيشها الدعوة
الناشئة ، ويمثلها قائدة الدعوة الاول ، نفسي يستحاجة ترك
الحكم الاسلامي بعد وفاة النبي القائد لتقدير الجمهور من
المسلمين .

ولا تتصل المسألة بمصالح الحكم والادارة فقط كي يمكن
أن تساهل فيه ، وانما تتصل المسألة من قريب بحدة الدعوة

إشاعة واستمراره وبقيدها في مجال بحكم واستيمنة .
 فلا يصلح أحد بتقديم ندوة إشاعة بعد وفاة سي ،
 صاحب الدعوة ، قبل أن تتعلم الدعوة في نفسه ، وتتعب على
 أرواسب الأهلية المنحلة عنه من بيئة واسيط الاجتماعي ،
 وقبل أن يمثل اندس الحديس بجسم حثوله وبفصيله في حياته .
 ولا يكاد يؤمن صاحب الدعوة بأن لقيادة الدينية بعده
 سوف ستمر على الخط الذي رسمه ، وهو لم شق بعد طريقه
 واضحاً في المصم ، ولم يعمل بعد في نفوس المسلمين . . . ما لم
 يحص شحناً مقدرة ، وبودعه أمة الحكم ، بعد أن يشأه
 برعائه بحمة ، ويشرف على تربيته ورعايته ويجرده من
 رواسب الأهلية المنحلة في نفسه .

وهكذا تحد أن السي (ص) لا يمكن أن يترك أمر الدين
 كدعوة دنة ، لم تتعلم بعد في الأفكار . . . إلى تقدير الجمهور
 واضطراب المهاجرين والانصار وتلاعب المنافقين والمشركيين وتدسيس
 الحكومات الفارسية والبريطانية ، التي كانت تترص الفرص
 بفضاء على الاسلام .

ولا يلائم طبيعة الدين الاسلامي ، بما فيه من شمول الحواب
 لحياة لإدارية وإسياسية والفكرة ، وطبيعة موقف السي من

المذنبين والمشركيين المحيطين به في التجربة الحربية وخارج الحرية
ومن ذلك كله . المسلمين ، الذين هم تتعلل العديدة الإسلامية
بعد في نفوسهم ... لا نلتم طسعة الدين الإسلامي وطبيعته موقف
الشي شكل من أشكال الحكم عدد الامامة ، سي يؤمن بها الشيعة
الامامة ، ول الحدود التي يرسمها الشيعة .

انتهيا في الفصل السابق عن البحث من مهمات الامامة ،
وكذا قد حاولنا ان نكشف مهمات الامامة عن لتعرف الذي
انتهيا اليه في صدر الحدث ، وقد أسهنا بعض الشيء في شرح
واحكام الامامة وما يقوم به الامام من المهمات ، التي لا توفى الا
قيام امام تتوفر فيه اصلاحات التي تخوله انقام بشي ، وكذا
في غنى عن التوسع في الحدث بهذا الشكل ، لا سيما وقد اتسع
أعلام المسلمين من الشيعة والسنة هذا الموضوع منذ أمد العهود ،
واتفقوا جميعاً على وجوب نصب الامام لانشاء تلك الاعراض عدا
طائفة من الجوارح ، سبق ان تعرضنا لهم خلال هذا الحدث .
وتوسعنا مع ذلك في البحث توخياً لما تتوقف عليه من النتائج التي
نحن بصددتها في هذه المرحلة من البحث .

وسيلنا الي ذلك ان نستظهر الشروط التي لشرطها في الامام

من تعصبا عليه من واحباب الامامة ، ثم تعقبها بما يمكن أن يسند
له من الكتب العزير وليس له اسوية . ونحن نبحث بذكر بعض
الشروط التي يستلزم انكساب السنة بثباته ولا سبيل لعقل اليه
نظرا الى بقاء الاعراس التي ينصب لامام لأحبها .
وقد اختلف المتكلمون من السنة و الشيعة في عدد هذه الشروط
سواء منها ما ثبت بالكتاب والسنة والعقل أو ما يستدل بآثاره
الكتاب والسنة .

وسوف تعرض كلمات اعلام السنة فيما يشترطونه في
الامامة وما يقولون لزوم اشراطه فيه ، ليأخذ بنا أن نسير بين المجمع
عليه من هذه الشروط والمختلف فيه ، ثم نطرح في نقاط اختلاف
بين الشيعة والسنة في شرائط الامام وما يصح أن يكون مشأ
لاختلاف النظر بينهم . واليك جملة من كلمات متكلمي المذاهب
الاسلامية وعلمائهم :

١ - رأي الباقلاني :

قل اسأقلاني . (فان قال قائل فخيرونا ما صنعة لامام المعقود
له عندكم . قبل لهم : يجب أن يكون على اوصاف منها أن يكون
قرشياً من الصميم ومنها أن يكون من العلم بمنزلة من يصح أن
يكون قاصباً من قضاء المسلمين ، ومنها أن يكون ذا بصيرة بآمر

الحرب وتدير جيوش واسرايا وسد الثغور وحماية البيعة
وحفظ الامة والانقذ من صليها ولاحت لمظلومها وما يتعلق به
من مصالحها .

(ومنها ان يكون من لا تلحقه رقة ولا هوادة في اقامة
الحدود ولا خزع حرب الرقاب والايثار .

(ومنها ان يكون من امنهم في العلم وسائر هذه الابواب
التي يمكن التفاضل فيها الا ان يسع عرض من اقامة الافضل
فيسوِّغ نصب لمفصول ، وليس من صدته ان يكون معصوماً ،
ولا عالماً ناعيب ، ولا افرس الامة واشحمهم ، ولا ان يكون من
بي هاشم فقط دون غيرهم من قبائل قرش) (١) .

٢ - راي ابي الثناء :

قال ابو الثناء (صفات الائمة هي تسع .

(الاولى : ان يكون الامام مجتهداً في اصول الدين وفروعه
الثانية : ان يكون ذا رأى وتدير تدبير الوقائع في امر الحرب
والسلم وسائر الامور السياسية . الثالثة : ان يكون شجاعاً قوى
القلب لا يحزن عن القيام بالحرب ولا يضعف قلبه عن اقامة الحد ،
ولا تهوّر بالقاء النفوس في التهلكة . وجمع تساهلوا في الصفات

الثالث وفلو ادا لم يكن الامام متصفاً بالصحة ثلاث يجب من
ان موصفاً بها .

(اربعة . ان يكون لامام عدلاً ، لانه مصرف في رقاب
ناس وأموالهم وبعسهم ، فلو لم يكن عدلاً لا يؤمن تعديده .
(الخامسة . العقل . السادسة . البلوغ . السابعة . ذكره
شامة . الحرية . سابع . ان يكون حرشياً . ولا يشترط فيه
العصمة خلافاً للاسمايين والاثنا عشرية) ٢١ .

٢ - راي ابن حرم :

فال ابن حرم في الفصل . (مهم يبق وجه يسم به الامور إلا
الاسناد او واحد عام فاصل حسن السياسة) ٢٢ .
وقال في موضع آخر . (وذكر ابغلازي في شروط الامامة
انها أحد عشر شرطاً . وهذا دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا
فهو باطل . فوجب ان ينظر في شروط الامامة سى لا يحوز الامامة
لغير من هن فيه فوجدناها :

(١ - ان يكون حسيه من قرين لقول رسول الله . ان

لامامة فيهم .

(٢) مطالع الأنوار ص ٤٧٠ .

(٣) الفصل في الملل والنحل ج ٤ ص ٨٧ .

(٢ — وان يكون باعاً مبيعاً ، فهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع العلم عن ثلاث فذكر الضبي حتى يعلم والمحور حتى يفيق .

(٣ — وان يكون رجلاً ، يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . لا تطلع قوم اسدوا امرهم بي امراء .

(٤ — وان يكون مبعثاً لأن الله تعالى يقول (ومن جعل الله مكافئين على المؤمنين سبيلاً) والحق أنه أعظم السل .

(٥ — وان يكون مبعثاً لامره ٦ — سلاً بما يرمه من فرائض الدين ٧ — مبعثاً لله تعالى تاحيته ، غير معلن بعباد في الارض . يقول الله تعالى (ولا تدعوا على الاثم والعدوان) ، لأن من قدم من لا يق الله سر وحن . ولا في شيء من الاشياء ، أو معلناً بعباد في الارض ، غير مأمور ، أو من لا يدري شيئاً من دينه ، فقد اذن على الاثم والعدوان . ولم يعن على الر والتموى . وقد دل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . من عمل سلاً ليس عليه أمرنا فهو رد .

(٨ — وقال تعالى (وان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً . . .) الآية . . . ، فتصح ان اسمه والضعيف ومن لا تقدر على شيء فلا بد له من ولي ، ومن لا بد له من ولي فلا يجوز أن

يكون ولياً مسلماً ، فصيحاً ، مائة سوى من لم يكمل هذه الشروط شديده بطل لا يجوز ولا يعقد صلاحاً ، وفان ، (ولا يضر الامام ان يكون في حقه عيب كالعنق والأصم والاجذع والأجذم والاحدب ، والدي لا يداين به ولا رجلاً ، ومن بيع بهرم ، مادام يعقل ، ومن يمرض به انصرغ ثم يفيق ، ولا خلاف بين اهل الاسلام في انه لا يجوز اسوارث فيها ولا في به لا يجوز من لم يبيع ، حاشا ان يوافق بهم اعداء ، ولا خلاف بين اهل من أنها لا يجوز لامراه) ١ .

١ - رأي النصارى :

قال النصارى بشرط في الامام ان يكون مكلفاً حراً ذكراً عدلاً ، لا رعي اهل من بصير وامعصود فاحصر عن اقسام الامور على ما ينبغي والمبدء مشعول سيد لا يفرع بالامر ، مسخر في غير من ، والساء ففصل عقل ودين مسوح عن خروج في مشاهد الحكم ومعارضة الحرب ، والفسق لا يصح لأمر الدين ولا يوثق بأمره ويؤهبه ، والعام يحل به أمر الدين ، والامم لكافر فأمره ظاهر ، ورد الجمهور بشرط ان يكون شجاعاً لئلا يحسن من اقامة الحدود ومقاومة الخصوم ، مجتهداً في الاصول

والفروع ، ينسكن من التيام ثمر الدين ، دارتي في تدبير الامور ،
 مثلا يحبط في سياسته الجمهور ، وهم يشرعها بعضهم لاسره
 اجسامها في الشخص وحوار الاكفاء فيها بالاسعاده ناعير ثا
 يهوس ثمر الحرب ومبشره ، حصوب ابي الشجعان ، ويسفي
 لمجهدين في امور الدين ، ويشير تحجب لارء اصانه في
 مور الملك . واعقب الامه على اشراذ كونه فرشيء ، أي من
 ولاد مصر بن كانه خلافا معورح وأكثر المعزله) .
 هـ - راي الشريف الجرجاني :

وقال السيد الشريف جرجاني في شرحه على الموقوف .
 (الجمهور على أن أهل الامه ومسئله من هو مجتهد في الأصول
 والمروغ يقوم بامور الدين مسكاً من فامه اجمع وحل شبه في
 عقائد دينية مستقلاً ، يصوي في احوال والاحكام والوقائع
 نصاً واستنباطاً لأن أهم مقاصد الامامة حفظ عقائد وفصل
 الحكومات ورفع المخاصبات ، ومن يتم ذلك بدون هذه الشروط .
 دو رأي وعصارة ، قوى اقلب ، يقوى على الدب عن محوره ،
 وقيل لا يشترط في الامامة هذه صفاء ، لأنها لا توحد الا
 محتشعة .

(نعم نحن أن نكون عدلاً في الظاهر ، مثلاً بحور ، عافلاً ،
صالح لنصرفات الشرعية والملكية ، باعاً ، لنصور عقل الصبي ،
ذكراً ، د نساء ، فقص عقل ودين ، حراً ، مثلاً تشعلنه خدمة
السيد عن وظائف الامامة ، ومثلاً يحترم فيعصى ، فهذه شروط
معبره في امامة بالاجماع .

(وهذا صفة اخرى في اشراطها خلاف . لاوى .
 يكون فرساً ، اشراطه الاشاعة واجبايان وصفه الحوارج
 وامرله . الثاني . ان يكون هاشمياً اشراطه الشيعة . الثالث . ان
 يكون عاماً بجميع مسائل الدين ، وقد شره لامة . الرابعة .
 ظهور المعجرات على يده ، اذ به يعلم صدقه في دعوى الامامة
 ونصه وبه قل العلماء) .^{١٦} .

وبعد هذا العرض اوجيز لأراء تفر من أعلاه ستة في شرائط
لامعة - ورسم البقت عده آراء - بقية الاعلام - يستطيع أن
تبين الشروط لمحق عليها بين المسلمين وكذبت اسحق سهم على
نهي لزومها في الامم والشروط المختلف فيها بينهم والشروط التي
استقلت الشعة باقتراطها دون غيرها أو التي استقلت بنهي لزومها

(٦) شرح المواقف للسيد البشرى البحراني ج ٨ ص ٣٤٩ •

— ٨٢ —

في الإمام • وسدرس كل هديك اشروط ، واحده واحده
عن كتب •

— ١٢ —

اما الشروط امفق عليها بين المسلمين فهي •

(١) لاسلام (٢) الحرية (٣) العن والسير والرشد •

وقد رايب وجوه الاسدلال على اشروطها في امام • فلا
طلب احديث تذكر ادسها ، لاسيب وقد رايب ان المسلمين قد
أجمعوا على اشتراطها فيه •

— ١٣ —

امث ما عدا هذه اشروط مما شرسوه فيه عدا (وحده)
والسلمون محققون فيه يسهم في اشتراطها فيه • والشيعه لا تشترط
شيئاً من ذلك لعد ضرورتها باسمه الى لامام بالنظر في وصف
الامامه ، ولا كنفاتها بشرائط غيرها من الصفه مما يحصل تعرض
الدى سوحي بحصيلة منها في تنك الصفه وما يريد عليها •
وهي بعد ذلك موضع خلاف بين المذاهب الاسلاميه
الآخري ، عدا الشيعة •

وهذه اشروط تبلغ أحد عشر شرطاً تعرض لها واحده
بعد آخري :

١ - النـمـدالـه :

وفد اختلف المسلون في اشتراطها في الامام وعدم بروجها
به . نظر اى ايقاع واحباب لامامة وما نصفيه بكتب و سنة ...
الى مذاهب .

و شيعه لا تشترط العداله لعدم كديتها عن العصه ، وهي
شترط العصه في الامام كما — سوى اسحت عنه خلال هذا
الحدث ، والعصه عداله مؤكده .

واختلف علماء السنة كما عمت في اشتراط عدمه في الامام ،
فذكر لاسفرائى اشاعفي في كتب الحابات انه (تعقد الامامة
ببيعه لمن حل والعقد — اى ان قال — وناظر والاسيلاء ، ورو
كن فاسفاً او جاهلاً او عجمياً) (١) .

ونقل عن مؤلف الودعة في فقه الحنفية انه قال (لا يحد
الامام حد شرب ، لأنه نائب من الله تعالى) (٢) .

ونقل عن شارح عقائد السفة انه قال . (لا يعمل الامام
باعتق و لحدور ، لأنه قد طهر الفسق والحدور من الاثمة والامراء

(١) دلائل اصدق حد ٢ ص ١٢ .

(٢) المصدر نفسه .

بعد الحلفاء ، واسلف كانوا يصدقون لهم ويقيمون بجمع والأعياد
بإدلتهم (٢) .

وقد ابغلا في (قال الجمهور من أهل الآثار وأصحاب الحديث
لا يجمع الإمام بمسقة وطلسه بمصعب لأمول وصرب الأبرار
وتدول النورس المحرمة وتصيغ الحقوق) (١) .

وقد انفارابي . (إذا مات الإمام وتصدى للإمامة من
يستجمع شرائعها من غير معة واستخلاف ، وفهر السس بشوكة ،
المعدب له اختلاف ، وكذا إذا كان دسماً أو جاهلاً على لأظهر
إلا أنه يعنى في فعل ، وبحب مدعة الإمام ما لم يخالف حكم
الشرع ، سو ، كن عادلاً أو حائراً) (٢) .

٢ - النوع :

والظاهر أن عامة هذه مسقة في اشراف النوع في لإمام .
والشيعة لا ترى وجهاً لأشراطه فقد اتوني عيسى عنه السلام الحكم
صياً وقد يحيى نعياء الموة ولم يلمع بعد . قال تعالى : (وآتينا
الحكم صيباً) . وكان عيسى (ع) مع ذلك من ولي نكرم
من الأنبياء .

(٣) دلائل الصدوق ج ٢ ص ١٢ .

(٤) التمهيد للباقلاني ص ١٨٦ .

(٥) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٧٢ .

والشكك في صلاحية النبي بالإمامة يشأ عن جهل
 الجهة الأولى قصور النبي عن القيام بهام الإمامة من حكم
 وداره وبين الأحكام الشرعية ، ولا تأتي هذا الوجه في تصوير
 الشيعة عن الإمامة ، وذلك لأن الإمامة سدهم سم الهيئة يسبغه
 الله على من بعده يصلح لذلك . ثم يحده بمبادئه وتأيدته ، من
 أن يحده بحدوث رجل مسرة في فعله وأفكاره .

ولا يخفف حكم النبي والبايع من هذه الجهة ، إذا كان
 لإمام محمودة بحاية الله ، حب عماليه ، وسديده وتأيدته ، فيست
 يحسن شؤون الشرع وحكم .

ولنفارى ، أن يحده مثلاً لذلك سيرة لإمام محمد الجواد
 عليه السلام ، حيث نولي مهام الإمامة ، وهو بعد طفل لم تتجاوز
 لساعة من عمره . وكانت لشيعة يومذاك شأن من الشأن في
 البلدان الإسلامية ، يرهت حابها الحنفاء ونهونها على سخطهم .
 وقد انتفب الشعة حول لإمام محمد الجواد بعد استشهاد أبيه
 الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام ، فكان من أسط الأمور
 أن يحده الإمام في مثل هذا الس وبقره شيء من المال والمتاع
 فتأمن الدولة حبب الشعة أو يعرض عليه بعض الأسئلة فيعجز
 عن جوابه أو يناقش فنقم ، فتذهب مكاته عن القلوب وتفرق

أصحابه من حوله •

وكان عيسى عليه السلام مع ذلك من أولى انعم من النساء •
وفد ومع فعلاً مثل هذه المؤامرات أعدائه على الامام
الجواد ، ولا بد أن يقع . وان لم يحدثنا التاريخ فإن ملايست
اعرف وعداء البيت عباسي القائم بشؤون الخلافة سب العلوي
ومعارضة هؤلاء لاوتك حياء وحجراً آخر ... كل ذلك
كان يقضي وقوع مثل ذلك ... فله علم انهم فحسوا الامم
الجواد يوماً في مجلس أو اشكلوا عليه أمراً مع صغر سنه وصده •
ولا محال لانكار مثل ذلك . فكل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن مثل
هذه المؤامرات قد حصلت فعلاً من غير أن يظهر من الامام (ع)
عجز تجاههم وإلا لنأقله المؤرخون والكتبات الذين ساروا في
ركب ادوة المياسة وعاشوا بقاء موائدهم • ولا يكاد ينم شيء
من ذلك اذا كان كل شيء بحري في محرام الطمى ، وان كان
شأن الامام الجواد عليه السلام شأن غيره من نصيب ، لا تحفه
عاية من الله ، مهما بلغ من السوغ ورشد لفكر •

والك ما يحدثنا به سبط ابن جوزي في تدكرته عند ترجمة

الامام الجواد (ع) •

قَالَ : أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَلِيمَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

ابن هاشم عن أبيه عن ابي عبد الله بن شعث قال لما أراد الامامون ان يروحوا منه ام الفضل اما جعفر محمد بن علي عليه السلام بلغ ذلك العباسيين ، فعلموا عليهم واسكروهم ، وحدثوا ان منهي الامر الي ما انتهى اليه من الرضا . فحاصروا في ذلك ، واحتجم معهم اهل بيته الادبوي ، فقالوا نبيك الله يا امير المؤمنين ان تقسم على هذا الامر نبي عرفت عليه من ترويح ابن الرضا ، فاثا نحاف ان تجرح به عما امرأ قد منكاه الله ، وسرع ما عرا قد أسسناه . فقد عرفت ما ساء وبين هؤلاء القوم قدسا وحديثا ، وما كان عليه الخلفاء الراشدون قسث من تصددهم والتصغير بهم ، وقد كنا في وهلة من عسث مع الرضا ما عمل ، حتى كفنا الله المهم ، فاثه الله ان تردا ابي نعم قد احضر عما ، واصرف رأيك عن ابن الرضا ، واعدل الي من تراه من اهل بيتك يصلح لذلك ، دون غيره . فقال بهم الامامون اما ما بينكم وبين آل ابي طالب فاقسم السب فيه ، ولو انصقتم القوم لكانوا اولي بكم ، واما ما كن يفعل من قلبي بهم فقد كان قاطعا للرحم ، واعوذ بالله من ذلك . والله ما بدمت على ما كن مني من استخلاف الرضا ، ولقد سألته ان يقوم بالامر ، وانزعه من نفسي فابي ، وكان امر الله قدرا مقدورا .

واما ابو جعفر محمد بن علي قد اخترته لتبريزه على كافة اهل

الفصل في العلم وعضل مع صعره والاعجوبة فيه حديث . وأن
 أرجو أن يظهر لناس ما قد عرفته منه فيعلموا أن الرئي ما رأيت
 فيه ، فقالوا أن هذا القتي وأن رافض من هذيه فيه حبي لا معرفة
 به ولا فقه فامهته بأدب ويسفه في الدين ثم صبح ما تراه بعد
 ذلك . فقال لهم : وبحكم أبي عرف بهذا الصي مكم ، وأن هذا
 من أهل بيت عسهم من قه الهمة ، لم يرل آناؤه أعياء في علم
 الدين والادب عن الرغايا الفقة عن حد الكسل ، فإن شئتم
 فامسحوا أن حمع راسي لكم به ما وصفت من حاله . قالوا له
 قد رصيا لله يا أمير المؤمنين ولا نصد بمخاه فحل بيت وبه
 لصب من يأنه بخصرك عن شيء من فقه الشريعة ، فإن أجاب
 الجواب عنه ، لم يكن لنا اغرض في أمره وظهر للمحاجة وبعامة
 شديد رأي أمير المؤمنين وأن عخر عن ذلك بعد كفيها الخطب .
 فقال لهم المأمون : شأكم وذاك مني أردتم ، فخرجوا من عنده
 واخضع رأيهم على مسألة يحيى بن أكثم وهو يومئذ قاضي الرمان
 على أن يسأله مسألة لا يعرف الجواب فيها ، ووعدوه بأموال
 نفيسة على ذلك وعادوا إلى المأمون فسألوه أن يحتر لهم يوماً
 للاجتماع فأجابهم إلى ذلك ، فاحتسموا في اليوم الذي اتفقوا عليه
 وحضر معهم يحيى بن أكثم فأمر المأمون أن تفرش لأبي حمع (ع)

دست ويحصل فيه مسورين ففعل ذلك وخرج ابو جعفر عليه السلام وهو يومئذ ابن سبع سنين فجلس بين المسورين وجلس يحيى بن اكنم بين يديه . ووجه الناس في مرتبهم وامامون جالس في دست متصل بدست ابي جعفر (ع) . فقال يحيى بن اكنم انأذن لي يا امير المؤمنين ان اسأل ابا جعفر ؟ فقال امامون اسأله في دينك . وفعل عليه بن اكنم . فقال . انأذن لي حبيب فذكر في مسئلة ؟ فقال له ابو جعفر سل ان شئت . قال يحيى ما نقول حملني لله فذاك في محرمه هل ميذا . فقال له ابو جعفر فله ان حل او حرم . فانما كان المحرم ثم حلالا . فنه عدا او حضا . حرا كان المحرم . عدا . صغيرا كان او كبيرا مسددا فاعمل ام معدا . من دون نظر كان احسد ام من غيرها . من صغير احسد كان م من كباره متبرعا على ما فعلت وودعا . في النسل كان فيه بصيد ام بهار . محرما كان دهمره او قتله او بالحج كان محرما .

فحبر يحيى بن اكنم ودار في وجهه العجز والاقطاع وتلحج حتى عرف اهل المحسن امره . فقال المأمون الحمد لله على هذه بركة والتوفيق لي في الرأي . ثم نظر الى اهل بيته وقال لهم اعرفتم الان ما كنتم تكبرونه فمما تفرق الناس

وهي من الحسة من هي فل المأمون لأبي جعفر عليه اسلام
ان رأيت جعلت فذلك ان يذكر الفقه فبما فصب من وحوه قبل
المحرمة الصيد لعنه وسنعمده . فقال ابو جعفر : نعم ان المحرم
اذا قتل اسد في الحل وكان لصبه من دواب الطير وكان من
كسرها فعنه شاة . وان أصابه في الحرم فعنه الحراء مصاعفاً ،
فإذا قتل فرحاً في الحل فعنه حمل عد فسلم من الفس وإذا قتله
في الحرم فعنه حمل وقته فرح وان كان من الوحش وكان
حصار وحش فعنه بقرة ، وان كان نعامة فعنه بدنة ، وان كان
طلياً فعنه شاة فان قتل ثلث من ذلك في الحرم فعنه الحراء
مصاعفاً (هدياً بالغ الكعبة) وإذا أصاب المحرم ما يجب عليه
الهدى وفيه كان احرامه للحج نحره سني وان كان احرامه بالعمرة
نحره سكة وحراء الصيد على اعانهم والجاهل سواء وفي اعين
المائم وهو موضوع عنه في الخطأ ، والكفارة على الحر في نفسه
وعلى السيد في عبده والصغير لا كفارة عليه وهي على الكبير
واحقة ، والبادء يسقط بدمه عنه عقاب الاخرة والمصر يجب عنه
العقاب في الاخرة . فقال له المأمون أحسنت يا أبا جعفر أحسن
الله إليك (٦) .

الجهة الثانية ما بحث على الإنكار على إمامة الصبي هو ما أشير إليه ابن تيسية في (مفتاح السه) وتبعه في ذلك تقي الدين السهائي معكر حرب سحر من أن الإمامة عهد من الله ، وهي من أعظم التكاليف والواجبات ، وقد أحرر أبي حنيفة رضي الله عنه وآله في حديث مشهور مستثنى أن فلم التكليف مرفوع عن النبي فكيف يجوز نصبي أن يوم سماء الإمامة ؟

قال تقي الدين السهائي (ثالثاً أن يكون ما فلا يجوز أن يكون حياً ما روى عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رفع العلم عن القائم حتى يستنطق وعن أبي حنيفة حتى سمع والمبلى حتى يعقل) ومن رفع العلم عنه لا يصح أن يصرف في أمره وهو غير مكلف شرعاً ، فلا يصح أن يكون خليفة أو ما دونه ذلك من الحكم لأنه لا يسك التصرف (٧) .

ولجيب على هذا الاعتراض :

٣٦٨ - ٣٧٢ وقوله بعض الاختصار العلامة ابن الصديق الماسكي في فصول المهمة ٢٨٣ - ٢٨٦ ط إيران والسد الموفق الشبلنجي في نور الأنصار ص ١٦١ ط مصر .

(٧) الخلاف : ٢٦

أولاً — بالبحث عن الحديث ذاته، وسعه مدلوله، أو قصوره
 عن شمول كل حكم شرعي .
 وثانياً — بالنظر عن شمول الحديث للإمام و شرائط المعسرة
 فيه على مذهب الشيعة .

أما أولاً فإن دلالة الحديث بلحاظ كونه مجمراً من المنعنى لمستبين
 «لتساهل فيما يخص شريع...» فسر عن شمول نكاح حكم شرعي بل
 يخص الرفع الذي أتى به الحديث به فيه الزم على الإمامة في كل
 ما به أثر تكفي أو وصفي ، ولذلك يذهب بعض العقلاء إلى
 تصحيح عمدة الأطفال دور إيجاده ، فلا يدل الحديث على عدم
 تحوير الإمامة على القبي .

وأما ثانياً فحق إذا أخذنا بساقي الشعة في الإمامة لا يرد
 على شيء من ذلك نظراً إلى أن الإمام هو الوسيط الأمين لسنن
 الحكم الشرعي ، ولا يحصل في حقه الحنف أو السهو . ولا محال
 في مثل هذا تعرض لهذا الاعتراض وأما ، فإن الإمام أعظم بما
 يحكم حديث الرفع أو يرد عليه وما إذا كان يشمل الحكم الشرعي
 أو لا يشمل ويحسمه أو لا يحسمه ، فلا يحج به عليه إذ كان هو
 السيل إليه وكفت أقواله وأفعاله حجة بالنسبة إليه .

وإمامة الإمام العواد عليه السلام مخصصة لحديث رفع القلم

فيرتفع مدلوله عما يخص الامة على فرض شموله بها من
أول الأمر •
٣ - الذكورة :

والامة منتفعة مما يظهر من كلسنهم على اثره المذكوره
في الامام ، بعدم انقياد النفوس للمرأة عاصاً فلا يحصل تعرض
منها نصيبها •

وابن حزم مع التزامه بنسب ام موسى وام اسحاق ينسب
المذكوره في الامام^{١١} وبصرح باشترط الذكوره في الامام •
ولا يصح احليل بمقتضى عقل المرأة ودينها في شترط
الذكوره في الامام لا سيما على مذهب الشيعة • وبمقتضى دين
امرأة قد سر في الكسب الفهية بعودها عن الصلاة وتركها لتصميم
أيام الحيض والنفس ولا يثبت البحث عنها كثيراً على أي حال •
٤ - الاجتهاد في اصول الدين وفروعه :

ولا يكفي الاجتهاد عند الشيعة لتحصل أعراض شارع
من التشريع وما يملك المجتهد من الاصول والامارات والقواعد
اعقله لاخرى لا تكفي للموع الاحكام الشرعية الواقعية في
كثير من الاحوال ، وتحقيق أعراض الشارع من التشريع ، ولابد

ن ببيع الامام الحكم الشرعي واقعي . لساح له تحقيق عراض
الشارع .

قال شيخ أبو جعفر الطوسي في تلخيص اشيا ص ٣٠٦ .
قد ثبت عندنا بالدلالة القاطعة ان الحق في واحد وان القوم
لا يجتهدون^١ محصور في الشريعة ، وما لا يحور ان يعبد بحكم
به ، والكلام على ذلك موجود مشهور في كتب اصحاب رحمتهم
الله المتقدمين والمتأخرين . ونحن نذكر هاهنا موجزاً من الدليل
على بطلان ذلك ، لئلا نكون محبين به جملة ، والذي يدل على
ان قولنا الاجتهاد محصور في الشريعة . هو ان الاجتهاد في الشريعة
عندهم هو صبغة على الظن فيما لا يدل عليه ، وانظر محال في
الشريعة ، ولا يصح ان نعت الظن في تحريم شيء منها ، او تحليله ،
لان الشريعة مسببة على ما يقوله الله تعالى من مسح التي لا سجد
لها فيها ولا عاده ولا تحريمه . الا ترى انه تعالى حرم شيئاً ونأج
شيئاً مثله وما هو من حبه ، ونأج شيئاً . وحظر مثله . وما
صنعت كصناعاته ، فكيف يمكن ان يسدرك بالظن بحلال و حرام
من هذه الشريعة ؟ وما يوجب وبقتضيه مفعود فيها . فان قول

(٩) عرضه الاجتهاد يبرئني من دون استد الى دليل من

كتاب أو سنة أو اجماع .

فإن من يظن يعلب في الشريعة وإن لم يكن له طريق مقصود عليه
 كما يعلب من أحد إذا أراد لعبارة حرة أو ربح وإذا سبب بعض
 الصديق عطل أو سبب من غير ما ذكرنا مما يعلب من بعض العقلاء
 فيه ، وإن لم يكن لاشره من ما يقضى الظن بعينه ، وكذلك
 لا يسكر من يعلب من العسل في الشريعة ما يوجب الخاق المحرم
 بالمحرم والمخلل بالمخل ، فإن به أن حسم ما ذكرتم غير فادح من
 استبدده من الدلاء ، لأن ما ذكرتم إنما يعلب من عقلاء
 فيه لعدم عده بهم في مسألة أو تحريم أو مساع حرة من له فيه
 حرة ، وهو غروا من حسم ذلك من يحتر أن يعلب ظنهم في
 شيء ، بل هذا من من يسافر قد وهم سبب طرهما من الطرق ،
 ولا مسع يحتر المسافرين ، وأحول الفرق المسلوكة ، لا يحور
 أن يظن العسل أو استجد في بعض لأستمر ، وفي سلوب بعض
 الدفات ، وكذلك من من بحر فظ ، ولا اتصل به خير محذرات
 وأحول التحريم لا يحور أن يظن في شيء منها ربحاً ولا حسراتاً ،
 وإذا صح ما ذكرناه ، وكانت الظنون التي يتعق محالونها بها ،
 ما علت لاستبددها إلى مرق معلومة ولو قدرنا رويها من تحصل
 تلك الظنون ، وكانت جميع طرفي التي يعلب منه الظنون مفقودة
 في الشريعة بطل أحوال الظن فيها) .

على ان لا يعلم اذا فلما ياترابط الاجتهاد أو عدم رومه
باسببه انى الامام ماذا يكون مصير المجتهد انى قد اذاه اجتهاده
الى خلاف رضى الامام ، يدلفه في العمل فلا يحصل العرص من
نصب الامام أو يعمل برأيه وهو يقنع بخطاه ؟
ولا محيد على كل حال من اعتبار العصه في الامام ، كما
مص لاشاره الى ذلك فيما تقدم من حديث ، وكما سبحدث
عنه شيء من تفصيل ، فيما يمد ، ولا تكفي الاجتهاد عن العصه
في حال من الاحوال .

٥ — (رأي والتدبير فيما يخص امور حرب والسلام وما ر
المهام السياسيه مما يقوم به الامام) .
٦ — (شجاعة وقوة نصب من تقيم دمر الحروب و حراء
الحدود وعدم تهوور في اثناء النفوس في نهلكه) .
ولا بعد في تسماء الشيعة من بشرط هدين الامرين في
الامام ، ولعل في اشراطهم بعصمة والافضليه فيما يخص شؤون
الامامة ما يعي عن اشترار ذلك كله .

ام علماء السنة فهم مختلفون في اشراط هذه الصفة في
الامام وعنده ، وقد مر عليك كلام نبي الله في الموضوع حيث
قال (وجميع تسانهوا في الصفة اثلاث — أى الاجتهاد والرأي

و شجاعه — وفاءوا اذا لم يكن الامم متصفاً بالصفت الثلاث
سب من كان موضوعاً لها (١٠) وكلام القاضي لا يحي حيث قل :
(وقبل لا يشترط هذه الصفات لانها لا توجد فيكون شرطها
عشاً أو تكليفاً لا يصح ومسلماً للفساد اشي يمكن دفعها
نصب وفدها) وقد رأينا ان سقارابي لم ير الحمل وانعق
منعاً عن انعقد الخلافه (١١) .

ودل في شرحه على المقصد : (وراى الجمهور اشترط ان
يكون شجاعاً فلا يحسن عن اقامه الحدود ومقاومة خصوم ،
مجتهداً في الاصول والعروع لينسكن من اعيان بأمر الدين ، ذا
رأى في تدبير الامور فلا يحفظ في سياسة الجمهور ، وهم يشترطها
بعضهم لدره احماسها في الشجص ، وجوار الاكفاء فيها بالاستعانة
بالعير بأن يوصى أمر حرب ومباشرة الخطوب الى الشجعان ،
وسمى المجتهدين في امور الدين ، وسائر اصحاب الآراء
الصائبة في امور الملث (١٢) .

٧ — العلم لا يرمه من المرائص .

(١٠) مطلع الانظار ص ٤٧٠ .

(١١) شرح المقصد ج ٢ ص ٢٧٢ .

(١٢) شرح المقصد ج ٢ ص ٢٧٧ .

و حديث فيه كحديث في الاجهاد دسيسة من مذهب
 شيعة في الامامة ، فلا تكفي لامة ان يكون ساماً بمرائض دمه
 كى يسمى له عظيم سمات ارناسه الدينيه العمة . ما به يكن
 مصنوعاً عن وقوع في الخط . محضاً ما يلزم شؤون رئاسه من
 معرفه . وقد سب ما عده كسبه الاجهاد عن عصيه في الامم .
 وتحلف لمذهب الاسلاميه الاخرى في اشراك علم الامم
 حتى في هذه الحدود . وقد مر علم كلام اسرارى في شرح
 مقاصد ان خلافة تعقد مظهر جابر واحدهل الفاسق . وكلمة
 الاسرارى الشافعى ان خلافة تعقد بانفهر ولاسلاء . وكون
 وسفاً او جهلاً اى غيرها من كسب كسبه أهل اسبه على
 اختلاف مذاهبه في كلام .

٨ — تقوى الله والتقدم لأمره :

وقد تبين لنا فيما مضى من مزارع هذا الحديث عدم كفايه
 تقوى عن العصية والافصلية فيما يخص شؤون الامامة في نظر
 شيعة و خلاف علماء السنة في اشتراطها ، ومضى ان كثيراً من
 كسبه السنة يحبرون مامه الفاسق والخائر و قاهر اشداء ودواماً ،
 ويستشهدون بانفسد الامة الاسلاميه للحنفاء الامويين و عباسيين
 مع تطاهرهم بالحدود و عسق مناليه بكر يحصى على أحد .

ول حبيبي • (ان يكر رضى الله عنه كان يرى حور
توبة يعصون على من هو افضل منه وهو حق عند اهل
السنة) (١٣) •

وما ما ورد عن عمر بن الخطاب (هذ الامر في اهل بدر
ما بقى منهم أحد ، ثم في اهل أحد ما بقى منهم أحد ، وفي كذا
وفي كذا ، وليس فيها غلب ولا غنى ولا لمسة بفتح
شئ) (١٤) • وقوله (ان هذا الامر لا يصلح بطلعه ولا لأهل
العلم) (١٥) • • • • • ولا وجه له عن لافضه والأمثلة وتقدم
في مسائل ، ثم لا يكاد يبق مع كليات علماء السنة وما عرصاه
من كلامهم •

٩ — فرشه

ام فرشة فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله
حدث في هذ الشأن كقوله (من) (لا يزال الدرس ذاتاً حتى
تقوم ساعة أو يكون عليهم ثنى عشر حبة كلهم من فريش) (١٦) •

(١٣) السيرة حسنة > ٣ ص ٣٨٦ •

(١٤) طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٢٤٨ •

(١٥) الإصابة لانس حجر > ٢ ص ٣٠٥ •

(١٦) مسند لامة أحمد ج ٥ ص ٨٩ •

وفوه (لا يزال هذا الأمر في فرش ما بقي من الناس ثبات) (١٧)
وأحاديث أخرى بهذا المصهور .

وهذه الأحاديث لا تجعل فرشية شرعاً بالإمامة ، ولم يثبت
أشراط الخلافة بها من دليل عقلي ، وكلما بسطت من الأحاديث
المتأثرة عن النبي (س) في هذا باب هو لا جبر بعدم خروج
هذا الأمر من فرش ، وذلك يدل على عدم توفر شروط الإمامة
في غير هذا البيت . وما يدل على ذلك نفي الأحاديث الواردة
في هذا الخصوص ، وفيها حجة بضعه الأختار والأداء وتعيين
الإمام لا الإمامة بعواها العامة ، وأما ما يدل على اشتراطها فيها
فما صح لدن من لسان السوية ، لا سيما على ما بينها إليه
من تعميم مفهوم الإمامة لا لا تحمله لفظة الخلافة .

وهي على كل حال دالة بضعه على عدم خروج الأمر
عن فرش ، وشبهة قصرها بدليل أحاديث أخر في المسألة في
الجب عايشي ، وأعلوى خاصة من هشيم ، وسيسوى البحث
عنها في موضعها من هذا الحديث .

وفي الروايات الواردة دلالة واضحة على حصر الإمامة
والولاية في فرش ، وذلك لعدم كفاية الإمامة والولاية على كلمة

قريش في جميع رويات كفوه : ان هذا الامر في قريش ، أو لا يراى هذا الامر في قريش ... مما يدل على قصر الامامة في قريش بوضوح ، وهذه الجبله تحلف كثيرا على ما قيل (قريش أصحاب هذا الامر) أو (قريش دوود) فانه لا يدل على قصر الامامة في قريش وانه انتاب حق قريش فيه لا ينافى حق الآخرين ما اذا قيل هذا الامر قريش وانه رضى الأمر بقريش يقتضي حصره فيه .

وبعد ذلك كله وانه هناك حمله من الأحاديث على تعمي خروج هذا الأمر بالمعنى الذى سبق له بحثنا عنه ، من قريش ، مما يدل دلالة صريحة على ما تقدم من رأيي ، فادان مثل هذا يحصر في المسألة ، وثبت دلالة الأحاديث على حصر الامارة الالهية والامامة في قريش ... ست دلالتها على ثبوت المفهوم ، أي على سماء الولاية والامارة لاجلها عن غير قريش يقتضى هذا الحصر ، ودلالة حصر على المفهوم من اوضح الأشياء .

وبعد ذلك كله لا احدي بحاجة الى اطالة في الحديث بعرف ان اسهامي قد اختلف عليه الأمر حيث يقول في رسالته عن بحلافة (فهذه الاحاديث وردت بصيغة الأخبار ، وهم يرد ولا يحدث واحد بصيغة الأمر ، وصيغة الأخبار وكدت تفيد الطلب ولكنه

لا يقتصر طلباً حرجياً - ما هم يفترون يعزبه بدل على التكيد - فمن
على أنه للبدن لا موجود - فكون شرط تفصيله لا شرط انعقاد +
وأما قوله في الحديث (لا يعاديه أحد) إلا كنه الله +
فالحديث يصر على أن الأمر فيهم وعلى سبهي من معاديه + وأيضا
فإن كلمة قریش اسم وليس معه وقال في صلاح نعم لاصول
لفظ ومفهوم الاسم - أي مفهوم لفظ لا نفس له مضافا - لأن
الاسم أي لفظ لا مفهوم له - وبذلك لا نفس له نفس من قریش
لا يعني به لا يحسن في غير قریش)^{١٨} +

وعد عرف أن متلف أي ديث في حجب كذب من حري
مفهوم لخصر - لا عن طريق مفهوم اللفظ - على - في حجب
احتجاجة صدر الاسلام - يعني بهم باحسان - بعد ديث - على
احتصاص قریش بهذا الأمر ما يعسا عن لسانه في الحديث + وما
كان أحد من غير قریش يعرض نفسه للإمامة - وقد استند المهاجرون
على الانصار بخبر من يوم السقيفة عندما عرض الانصار رأيهم
في تسمية الامرة في المهاجرين والانصار فاقترح الانصار بذلك - وقد
حالف عمر بن الخطاب هذا لاصل عندما تسمى - بنى مونه -
حيه ساءم سمه له الأمر - من دون أن يحملها شورى وله كلام

مثل ذلك في حق معاد .

١٠ — وحده

ما وحده الامام في بعض واحد فهي من شرائط لامامه
عند اشيعه بالاجماع^{١٩} . وجم حاتف في ذلك أحد مهمهم في العلم .
وفي كتاب الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام
في معادته (لأنها معه واحدة لا شيء فيها سطر . ولا يضاف
فيها خبر . الخارج منها صريح . والمروي فيها مداهن)^{٢٠} .
ولا يحصل العرض من الامامه إلا باجتماع الكلية ووحده
الصف لاسامي والصف لامة حول محور واحد . وقد عرفت
الائمة تعرف كلفة لسمين وثبات سقوطهم وشفق القادة من
نصب لامام هل تعالى (ولا يكونوا كالذين أوفوا وأحللوا)^{٢١}
وقال تعالى (ولا تدعوا أنفسكم وما كنتم بحكم)^{٢٢} .
على انه قد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله . دا

(١٩) نقل الاجماع على ذلك بنو اسمين شيخ أبو جعفر

صوسي في تنقيحها للشافعي ص ٣٣٠ .

(٢٠) نهج البلاغة ج ٣ ص ٩ .

(٢١) آل عمران : ١٠٥ .

(٢٢) الاقوال : ٤٦ .

بويج لإمامين فاقبلوا الآخر مهنا .

وأعلام السنة يحتفلون فيها بينهم في اشراط هذا الشرط في الإمامة ، فهناك من يذهب إلى اشراطه ، وبالع في ذلك ، حتى يعده من مقومات الإمامة لا من شرائطها . كما حكى ذلك عن الإمام فخر الدين الرازي حسب حد الوحد من مقومات الإمامة لا من شرائطها . وأعرض عنه سعد الدين النفاذاني في شرحه على (المقاصد) في ذلك ، ثم سلم بأن اوحده بين شرائط الإمامة أنه بالمقوم منه في الشرط (٢٣) .

وقد لوحظ ذلك في جملة من تعاريف الإمامة المقدمة في صدر هذا لحدث ، إلا أن عرضهم من ذلك هو الاختار عن جميع الأمة أو أهل الحل والعقد خاصة ، وعدم يعهد اليهم نصب الإمام ، ولا يكدر الباحث بسنطهم من سيق كلامهم لاختار ذلك عن إمامة أكثر من إمام ، كما يظهر ذلك من تصريح شارح المواقف في شرح قول صاحب المواقف في تعريف الإمامة (شخص من الأشخاص) (٢٤) .

وهناك جماعة من اعلام السنة يتفقون مع الشيعة في اشراط

(٢٣) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٢٤) شرح المواقف لشيخ أبي علي ص ٧٢٩ .

وحدة الإمام في الإمامة ، ويروب بعبى الإمام الثاني وخروجه ، إذا
ثبت بيعة للإمام الأول ووجوب مقلبه حتى يردع .

قل من حرم فلا يصح إقامه الدين إلا بالأسناد إلى واحد
أو إلى أكثر من واحد ، وقد لا بد من أحد هذين الوجهين لأن
لاثنين فتصادف سهم أو يسهم ما ذكره فلا يتم أمر سنة ، فلم
يكن وجه بينهم في الأمور إلا الأسناد إلى واحد منهم فصل حسن
السبب ٢٥١ . . . واستدل على ذلك بالكتاب والسنة وحسب
المسلمين .

وقد ذهب هذا المذهب من رأى بعض الكتاب المعاصرين
حيث روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله قوله (من ديع
إماماً فأعطاه سمعة يده ونسره فله فيصمعه أن استضع ، فإن جاء
آخر سارعه فاصربوا على الآخر) .

وهناك من علماء من شترط (الوحدة) في الإمامة فيما
إذا كن الصفع منصايين الإفطار امثا في مشكها ، بحيث لا يسم
الواحد تدبيره فهو محل الإجماع بده بوقوع الخلاف (٢٦) .
وهناك من يفتي بحوار بعض الامامين .

(٢٥) الفصل في الملل و محل ج ٤ ص ٨٧ .

(٢٦) شرح المواقف لمسيد الشريف الحرجاني ج ٨ ص ٣٥٢ .

قال بن سبه (اضطرب الناس في خلافة علي بن ابي طالب
فصل ما يقع به ماء و ن معاوية امام و انه يحوز نصب امامين في
وقت واحد اذا لم يكن الاجتماع على امام واحد) (٢٧) .
وهؤلاء هم محمد بن كرمه شيخنا في و تحته بكرامه و ابو
الصالح اسير قسطنطين على ما يحكيه بن حزم (٢٨) فقد كانوا
يحوزون نصب امامين و اكثر في وقت واحد ، و كانوا يحضرون
الملك شول الانصار يوم سبغته لمسحرج بن امير و منكم
امير و يحضرون بامر علي و حسن مع معاوية .

وهناك شرط آخر غير ما ذكرناه لا يجب ان يعرف له لعدم
امساح صدر الحق لأكثر من دين . . وهذه هي هم الشرائط
واصناف والميراث لمعبره في الامام بعد ائمه .

وقد رأيت مدى اختلاف اعلام الله في شرائط ان منها
ورأيت ان كثرة من اعلام الله لا شرط في الامام سوى
الذكورية واسنوع ولاسلاء والحرية اما غير ذلك فهي شروط
الافضلية على حد قويم . لا من شروط انعقاد الخلافة ، وان
الخلافة كما سمعت تعقد بمقتضى احاديث القاهر بجهن الاعظمي ،

(٢٧) مهاج السنة ح ١ ص ١٤٤ .

(٢٨) الفصل في المثل و التحل ح ٤ ص ٨٧ .

سوء نفسه الامعة لذلك تم تصفه بـ «عهر وعلبة» ، و به لا
يصره شرب الخمر ، وكثير من ذلك لا يجداد شرب الخمر ...
وقد انقلب لامة و خلافة الاسلام في تاريخ الاسامي
من مورده عديم الذي شرحه حاشاً منه في هذا حدث الى طور
آخر يحذف كل الاحلاف عن اشكل الذي كان يسعى ان
يكون عليه .

وسوف نذكر من مرفق لمحيين خلافة الاسلاميه سهو .
نفسه اي مفهوم اموكه و الامر طوريه منه اي ان مفهوم آخر .
وسوف نذكر من امر من امحيين خلافة الاسلاميه واسعدو
يب مار في سبل هو نهج حاشه . و فتسوا بحكم لاسلامي
عن مجاله التشريعي الملائم .

وكان لابد هؤلاء من يسر في ركنهم من بريرة من رجل
دين او مظاهرين نسب اندس سرروا افعاعهم و يوحوا اعيانهم
يوجبها ملائمة سببه الاسلامه التي كانت تحفظ بعد شيء من
هذا سرث الفكرين اصحح الذي حلفه سي ملقى لله عليه وآله
في امه ، وضحوا تحذاتهم سببية الخاصة ويحذروا الامة
لاسلامه بفضائها عن اخواء بطرة الاسلاميه فحلوا في هذا
ودك احاديث وسن مفعلة على صاحب الرسالة واضعوا هذا وذلك

فصائل على لسان النبي صلى الله عليه وآله نزيه موافقهم إلا إسلامية
وتجاهدهم انصارية ونفيم مركزهم السياسية .
وحلوا مذهبهم حذره للحكم والساسة . يعيده كل البعد
عن الاسلام . عريه كل العراية عن روح الشريعة الاسلامي .
فريه كل قرب اى الساسة اميكيله احدثه ولاجهت
السياسية المادية الكافرة .

وحلوا بعد ذلك الاسلام كل هذه الافكار والاتجاهات
المتصاربه . فكانت السبحة مرية فوق ما تصور ومؤسفة أكثر
مما نهدر . منسأمة ومحة درج .

(فسمع وسمع الأمير وإن صرت صورك وبنيك وأحد
مالك) (٢٩) وسعده خلافة والامامة . وهي أكبر منصب إجمعي
بعد الرسالة ، (بالمر والاسيلاء . و هو كان الأمير فاسقا أو
جاهلا أو غصفا) (ولا بعد الامام حد الشرب) (ولا يعزل
بالعق والفقور) اى ما هالك من كلست عرنة عن روح الشريعة
الاسلامي ، بعده عن آفاق الطرقة الاسلامية .

وقد كان النبي صلى الله عليه وآله يتوقع حصول مثل هذه
لأسي والمحن في تاريخ الامة الاسلامية .

(٢٩) حديث منسوب الى رسول الله صلى الله عليه وآله .

فقد روى عبد الله بن مسعود ن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال له كيف يث يا عبدالله اذا كان عتيث وراء بصاؤون السه
ويؤخرون سلاه عن مقتنها ؟ قال قلت ما تأمرني يا رسول الله ؟
قال (ص) نسألي من ه صد كيف يفعل ؟ لا حاسة مخلوق في
معصية الخالق (٣٠) .

وروى حمزة بن سي (ص) قال سيكون عليكم امراء
يكذبون ويظلمون فيس دحل عليهم فصدفهم بكذبهم وعدتهم على
طلبهم فليس منى ولا ا منه ، وان رد على الخووس ، ومن هم
يدحل عليهم وهم بصدفهم بكذبهم وله يعصم على طلبهم فهو منى
وانا منه (٣١) .

ام الامامة عند الشيعة ، كما سطر من حاشا منه فيما يأتي من
هد احدث ، وفي حدود ما اسيا اله من مفهوم الامامة في
صدر هد بحث ، فهي شئ آخر يختلف عن الامامة بهذا المعنى
الذي صورناه في خلال هذا الفصل في وصدف واشترط
والصفات .

ونثقل الآن الى البحث عن الشرائط التي تنفرد الشيعة في

(٣٠) كبر العمال ج ٣ ص ١٧٢ .

(٣١) كبر العمال ج ٣ ص ١٧٠ .

اشتهر فلها في الامام شيئين من خلال ذلك بعض ملامح الامامة بصورة
التي تعرضها الشيعة عن الامامة ، ومدى خلافها عن بصورة
حي سق أن رسالتها مفهوم الامامة عند احواد من أهل سنة
وتهم هددت في هي عصية والأفضلة في بعض
شؤون الامامة ولاخامته في يلزم الامامة لاخامته في مجالات
حكم والنسب وما شكل ذلك من موه الامامة .

وربما قد حلت هذه النقص . ورجع بعضها إلى بعض ،
الإلا ان محارة من خدمت من ساجدين فصلا ان بعض منها
. نجات عن كل واحد منها بشكل مستقل .

وسوف نسوق بحث في هذه الامامة . فبما ما سمح به
حدود بحث وبعمل حادق ، د . رد وعرف على تفاصيل أكثر
في الموضوع على كتب الاسلام (كشاف) بشراف السيد
المرتضى وتلخيصه شيخنا ابن حمزة الفوسى وكتاب (الأمين)
للعلامة الخلي و (احكام الحق) عاصي نور الله بسري ، ودلائل
صادق للشيخ محمد حسن المظفر .

ومدى ، حديث هذا بحث عن عصية بعينه لا حديث عن
فصلية الامامة عن الرعة في بعض شؤون الامامة .

وسوف نتحدث عن العصية على الصعيدين الكلامي

و سنكو وحي، و قد تم بحث من جانب الكلامي لربطه و جانب
السيكولوجي منه بعد ذلك .

و لبحث عن العنصر من الناحية الكلامية هناك ، نعرض
لهذا ، واحدة بعد أخرى .

الجهة الأولى في تحقيق معنى العنصر .

الجهة الثانية في بيان شكله و حدوده .

و ما هي بعض نواحيه الأولى ، وقد شئت لمذهب الإسلاميه

كلاميه في تحقيق معنى عنصره في مذهب ثلاثة معروفة عند

مكاتب

١ - مذهب الشيعة و المعتزلة .

٢ - مذهب الأشاعرة .

٣ - مذهب الحكماء .

١ - عنصره في مذهب الشيعة العنصرية هي

« ما يقع تكلف منه من العنصرية منكماء بها ، ولا يقع

منها مع عدمه » (١) .

وذكر لمحقق النجاشي هذه الجملة في تعريف العنصرية في

بعض رسائله . و قال العلامة الحلي في بعض كتبه (العنصرية هي

(١) كتاب الاغني عن العلامة الحلي ص ٥٥ من نسخة .

ما يمنع المكلف معه من المعصية ، مسكناً منها ولا يمتنع منها مع
 عدمه (١٢) ويقرب تعريف اعتزله للمعصية من تعريف الشيعة ،
 فهي على رأي المعتزلة (لطف على المكلف ، لا يكون له داع
 في ترك الجماعة وارتكاب المعصية ، مع قدرته على ذلك) (١٣) .
 ٢ — والمعصية عند الأشعرية (القدرة على طاعة وعدم
 القدرة على المعصية) (١٤) .

قال شارح المقاصد (هي عدمه ، على ما قصده اصحابه ،
 من استبعاد الأشياء كلها الى افعال المحذور ، فنداءه ، ان لا يحسن
 الله فيهم ذنباً) (١٥) .

٣ — (وعند الحكماء يمكنه سماع عن المحذور ، وتحصل هذه
 الصفة الصالحة ابتداءً بالعلم بثبات المعصية ومذهب المعتزلة ،
 وانه اراحه عن المعصية والدخول الى الطاعة ، وتؤكد وترسخ هذه
 عقيدة منهم سماع الوحي بالالزام ، بدلالة الى ما سعي واسو هي

(٢) توفيق الصق ص ١٦ ح مصر .

(٣) توفيق التطبيق ص ١٦ ط مصر .

(٤) توفيق التطبيق ص ١٧ ط مصر .

(٥) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٨٠ .

الرجز عنه لا ينبغي (٦) .

ومن تعرض هذه الآراء يستجرح وجود الخلاف بين المذاهب الثلاثة في فهم معنى العصية ، ولا بد ان نعارض قدس مشأ الخلاف بين عدليه والأشعره ، فلاشعره بء على مذهبه من سداد الأعمال ، كلها ، اى الله ، يخلعون عن العدلية واعتزله في تفسير العصية .

واعصيه على مذهب الاشعره كما عرفت هي (ان لا يحق الله فهم ديباً ^٧ أو (عدم اعذاره عنى اعصية) ^٨ سيما هي عنى مذهب العدلية ، تشأياً مع صومهم لمعروفة . نطف يعمله الله فانكف . مع قدرته على ذلك . او هي ما ينتمى لمكلف معها من لمعصيه . مسكناً منها ^٩ (ومعنى ذلك ان العصية لا يحجر العبد عنى اعداءه ولا تعزله عن المعصية) ^{١٠} . فلا سلب العصية عنى رأى شعبة ولمعزله احصاراً عن المكلف ولا تنهى اسناد

(٦) شرح المواقف ج ٨ ص ٢٨ .

(٧) شرح المواقف ج ٨ ص ٢٨ .

(٨) كتاب ابي اسماء (مادة العصية) .

(٩) توفيق التطبيق ص ١٦ .

(١٠) كتاب أبي القاء (مادة العصية)

نعمل إلى أحد • ومذهب عدله معروف في تفسير أعرف
والاختيار • - ١٥ -

هذا في بحث أحد الأبي من البحث ، ما في يخص
أحد أشبه من بحث ، فقد خفف عنه ، • • • • •
في حقيقته •

ونحن من اختلاف في شكل خمسة الاختلاف في حدود
مضمة ومجملها وهو في جواب خمسة

١ - خمسة عن أبي مفضل الرسالة تبدأ وسهوا قبل
الرسالة وبعدها •

٢ - خمسة عن الكفر تبدأ وسهوا قبل رسالة وبعدها •

٣ - خمسة عن الكفر تبدأ وسهوا قبل رسالة وبعدها •

٤ - خمسة عن أصناف الخمسة تبدأ وسهوا قبل رسالة
وبعدها •

٥ - خمسة عن أصناف الخمسة تبدأ وسهوا قبل
الرسالة وبعدها •

وسوف بحث من آراء مذهب الإسلام في كل من المروع
الخمسة بصورها الأربعة :

(١) خمسة عن أبي مفضل الرسالة وشرع

وقد اطلق أهل الشرائع والميل على وجوب عصاة الأنبياء عن
(تعدد) الكذب وعجبه (بعد استه) في بعض شؤون رسالة
والشريعة لأدائه في الاحكام حرص من شريع والعش وقص
مقتضى المعجزة

قل منارابي (جمهور على وجوب عصمتهم عن يساق
مقتضى المعجزة) (١) .

وقد اخرجنا في شرح الموفف وفضل من روربه في
مؤونة العلامة حتي في بعض العصاة (اجمع أهل المل
واشترئ على وجوب عصمتهم عن (تعدد) كذب فيا دل المعجز
الفايع على صدقهم فيه كذا في رسالة وما يعونه عن الله لي
حتى ، اد و ح رسبهم حقول والافتراء في ذلك سلا ، لأدي
في اطل دلالة المعجزة ، وهو مختار) (٢) .
ذلك كله حال الرسالة .

وحيث في وجوب عصمتهم عن يساق ذلك قبل العه ،
فذهب جمهور الأشاعرة وجميع من المعركة الى عدم دلالة المعجزة

(١) شرح المصاحد ج ٢ ص ١٩٣ .

(٢) شرح الموفف ج ٨ ص ٢٦٣ ، احقاق الحق ج ١

والرسالة على عصمة الأنبياء عما باقي مفصلا، فل سمته .

ودعت أكثر المعركة الى وجوب عصمتهم فل سمته عن
كثير منها خاصة . لأنها توجب المعركة ، وهي سبع من الأسباع .
ودعت جمع منهم بي وجوب عصمتهم عند يسمي السبع
خاصة ، فمعركة كب أو كبيرة . كب الدب منهم أو هم يكن .
قال الشريف الخرجاني (انا قلنا - أي فل سمته - فإن
الجمهور في أكثر أحوالنا وجمع من المعركة لا يجمع ان يصدر
عنهم معركة . اذ لا دلالة للمعركة منه ، أي على اسباع كبيرة فل
سمته ، ولا حكم العقل بمسألة . ولا دلالة لمعركة عليه أصلا ،
وول أكثر المعركة تمنع الكبيرة وان ثبت منها . لأنه أي صدور
الكبرى يوجب المعركة عن اركانها . وهي سبع عن اسباعه ، فموجب
مصلحة السمته . ومنهم من جمع عند يسمي السبع عن ما معهم مطلقا ،
أي سواء هم يكن دنا لهم أو كب . كهم الامهات ، أي كونها
ر باب ونحور في الآء ودهم ، واسترداهم واصغار احسية
دون غيرها من الصفات) (٣) .

وقد فخر الدين الرازي في تفسير سورة يوسف (المعنى
عدنا عصمة الأنبياء في وقت حصول النبوة ، فام فلها ، وذلك

غير واجب (٤) .

واحلف كلتهم كذلك في ضرورة عصمهم عما يأتى منصوص
الرسمه واشترع (سهواً أو سداً) . فوجب كثير من اعلام
المفسير (عملاً) وانكره القاضي أبو بكر لعدم دلالة المعجزة
عليها .

ورشد الشريف جرحاني وفي حور صدوره ، أى
كذب ، عنهم . فما ذكر ، على سبيل سهو ولسان خلاف ،
فسعه الأسناد أبو سعد وكث من الأئمة لاعلاء لدلالة المعجزة
على صدوقهم في بيع الأحكام ، فلو حذر بحلف في ذلك لكان
نصاً لدلالة المعجزة عليه ، وهو مسمع ، وحواره القاضي أبو
بكر مضراً منه في عدم دحوه في تصديق المقصود بالمعجزة ،
ورث المعجزة ، كما دل على صدقه فيه هو مذكور به عامداً به ،
وإن ما كان من سبيل وفاء المسار فلا دلالة به على تصديق
فيه ، فلا يبره من الكذب هناك نفس دلالة (٥) .

وقد التقتراني (والجمهور غنى وجوب عصمهم عما
يأتى منصوص المعجزة . وقد حواره القاضي سهواً ، رغباً منه .

(٤) احقاق الحق ج ١ ص ١٧٩ .

(٥) شرح لمواقف ج ٨ ص ٢٦٣ .

لا يدخل في استبداد المقصود بالمعجزة (١٦) .

(٢) العصمة عن الكفر :

اجتمع لامة على وجوب عصمتهم عن كفر من شئ
وبعد عهدا وسهوا ، وليس هناك ما يصد به من اختلاف بين
المداهب الاسلامية في هذا الخصوص .

وقد وجه بعض اعلام امامه هذه الهمة الى شعة ، لا ر
الشيعة بمده كل احد من أمثال هذه الهمة .

قال القاري وجوز اشعة صهاره - أي الكفر - تقية
واصر را عن هذه التمس في هلكه ورد بأن اوى الاوقات بالنسبة
ابداع بدعوه ضعف الداعي وثوكة لمخالف (٢) .

وفان الخرجاني مثله في شرح الموقوف (١٨) والفصل من
دور بها في مدعته لعلامة الحلي (١٩) .

وهذه التهمة لكون من احوال النفس على مذهب اشعة . قال
بشفقة في مذهب شعة حدوده ومخالاتها الخاصة ، التي لا يجوز

(٦) شرح لمقاصد ج ٢ ص ١٩٣ .

(٧) شرح المقاصد ج ٨ ص ١٩٣ .

(٨) شرح المواقف ج ٨ ص ٢٦٤ ط هـ .

(٩) احقاق الحق ج ١ ص ١٧٦ ط مصر .

لا أحد من يتحورها في حال من الأحوال ، وقد اجتمع الصائفة على عدم حوارها فيه لا يعرف إلا من جهة ومعلوم بذلك مكان يقية من شخص رسول فيه لا يعرف إلا من جهة من شؤون التشريع ، وأثبت جسته من كل ما هم في هذا باب .

قال الشيخ عاصمه شيخ أبو حمزة في تفسير قوله تعالى :
(فلا تعدك تذكرى مع اقوام ضالين) (١١) .

(وأما الضالين فإني بهذه الآية على أنه لا تحور على الآية المعصومين على مذهب الشيعة ، وهذا القول غير صحيح ، ولا مستقيم ، لأن الإمام لا تحور نسبة على الإمام فلا يعرف إلا من جهة كسبي ، وأما تحور النسبة عليه فيكون عليه دلاله فاسدة تكليفه ، كذا تحور في سبي عليه سلامه لا يستل في الحال لأمه ما يقوله من من الله أو من الله دلاله قطعية ولذا قال أسي (من) غير حين سألته عن الكلالة ، فقال تكفيك آية لصف ، وأما الحرف في تعريف وصوء على الآية (١٢) .
وقال الشيخ الصري في دين الآفة للكرسة في رد قول الضالين (وهذا القول غير صحيح ولا مستقيم ، لأن الإمامية

(١٠) سورة الاسام : ٦٨ .

(١١) تفسير النيسابوري ج ١ ص ٦٢٢ ط إيران .

انما تجوز التقيّة على الامام فيكون عليه دلالة فاصحة ، توصل
الى العلم ، ويكون المكلف به مراح اعلاه في تكييفه ذلك . فاما
ما لا يعرف الا بقول الامام من الاحكام ولا يكون على ذلك
دليل إلا من جهة ، فلا يجوز عليه تسية فيه . وهذا كما تقدم
من السبي بيان في شيء من الاثبات الشرعية . فانه يجوز منه ان
لا يبيّن في حال آخر لامتة الخطاب اذا اقتضت المصلحة . ألا ترى
الى ما روي ان عمر بن الخطاب سأل عن كلاله فقال يكفيك
آية الصيغة (١٢) .

وقال القاضي نور الله الشوشري (وتهيئ في ذلك من
اظهار يرى عن الائمة عليهم السلام في مقام تسية حرم وفسدوا
عليه بقوله عليه السلام انك تسبونى ، فانه في ركاه وكم
نجاه ، واما الرأفة فمدوا الاعناق . ومن سبهم اذا لم يجوزوا
لأنفسهم الصعوبة اظهار الرأفة عن تسية عكس يجوزون
اظهار الكفر بالاشياء والائمة عليهم السلام ، مع تأييدهم بالنفوس
القدسية (١٣) .

ومن ذلك يتبين للقاري حدود الثقة عند التسعة . على

(١٢) مجمع البيان ج ٢ ص ٣١٧ ط صيدا .

(١٣) احقاف الحق ج ١ ص ١٧٨ ط مصر .

انه كثيراً من اعلام انعامه قد هو لحلاف في هذه امانة ذي شكل
من الاشكال إلا عن فصيلة من حوارج .

ول تفصيل المبحث الحثي في شرح مباح الاسول .
(ولا خلاف لأحد في امساع كثر غيهم ، إلا التفصيل من الحوارج
باء على أصنهم من - كل معصية كفر) .

وقد حور بعض اعلام السنة الكفر على لأسبء من البعثة
ومعده ، ام من البعثة فقد مرت على كل الرارى في هي وجوب
عصية النبي شكل مضمون ، من البعثة ، واستدلالة على ذلك بعدم
دلاله للمجرة عنه .

وقد حور (ابن فورك) . وهو من الأشاعره ، بعثة من
كان كافراً (١٤) .

وقل العراقي في المحور في الاسول . (و محرم ذكره
مفاضي وهو انه لا يجب عملاء عصمتهم ، ادلا ببيان استحالة
وقوعه بضرورة الفعل ولا بغيره . وليس هو مباحاً لمداول المجرة
فإن مداوله صدق للهجة فيما يحذر عن الله تعالى لا عمداً ولا سهواً
ومعنى سفير باطل ، فاثنا تجوز ان يبي الله تعالى كافراً ويؤيده

بالمعجزة (۱۵۰)

وقد بعض خشوية ان يبيا صلى الله عليه وآله كان كذلك
لنوعه تعالى « ووجدنا حسالا قهدي » ۱۶ .

(ولا زرقه من اخور رح حورو سبه لذت ، وكن دب
عدهم كمر ، فزهمه تخور الكمر ، من يحكى سبه هم فالو
حوار سبه ساء ، عبه الله انه مكر بعد سوبه) ۱۷ .

(۳) عصبه من الكائنات عبه سبه لمصطفى رساله

وقد مع صدور الجمهور عن المعصوم (ع) (بعد
العنه) بلا خوف ، قد بدو من كسبتهم ، عدي ما يحكى عن
اخشوية من حورهم دلت على الاثياء .

قال الشريف جرحى (اما الكائنات فمعه الجمهور من
لمحقق ولانته وله بحد منه إلا اخشوية) ۱۸ .

وقال شارح المقاصد . (وجمهور على شمسهم عن تعدد
الكائنات بعد العنه) ۱۹ .

(۱۵) احصوا احاديثا ص ۱۷۹ (۱۶) نفس المصدر ج ۱ ص ۱۷۸ .

(۱۷) شرح مواقف ج ۸ ص ۲۶۴ .

(۱۸) شرح لمواقف ج ۸ ص ۲۶۴ .

(۱۹) شرح المقاصد ج ۲ ص ۱۹۳ .

وقد حثف الأشعره والمعره عند سبهم في اسناد ابن
عنه الالباء عن تعدد بكثرة بعد المعه ، فوجهه لأشعره
(سبعة) . حيث وحدوا ن لا دلالة مسجوره عليه .

(ول قد عاصي ونحتمون من الأشعره على ان اعصه فسا
وراء السبع عن واحد عقلاً . اذ لا دلالة مسجوره عليه . فمراع
الكثائر عنهم عمداً . مستند من السبع و حجاج الامة قبل ظهور
المخالفين في ذلك) (٢٠) .

سبب ذهب المعرّه . بناءً على انهم من الحسين و شجع
عقائليين . عن ابنه عقلاً . نظراً الى ان صدور الكثرة عنهم
توجب المعرّه سبهم و حثف من مرسهم . مما يؤدي الى عدم
الانفراد لهم .

ول شارح لمفاسده (وقد معرله بناءً على قولهم
مستنده في سبهم والفسح العقلي ووجوب رعايه اتصاله
والاسلح . . . يسع ذلك عقلاً . لأن صدور الكثائر عنهم عمداً
يوجب سقوطهم من العقول والاحتفاظ رتبهم في عين اساس
فيؤدي الى معرّه عنهم) (٢١) .

(٢٠) شرح لمواقف ج ٨ ص ٢٦٤ .

(٢١) شرح لمواقف ج ٨ ص ٢٦٤ .

وما صدور ديث (سهواً) ففوجوره (بعد البعثه) الاكثرون
 وذهب شرح المقاصد والمواقف والفتل بن زور بهن بن امساعه
 عليهم كذلك .

قال شرح الموقف (وما صدورها أي الكائنات - عنهم
 سهواً أو على سبيل الحذف في الأول ففوجوره الاكثرون ، والمخار
 خلافة) (١٢٢) .

وقال شرح المقاصد (وذهب عنه مع الكائنات بعد البعثه
 مصداً) ٣٣ . أي سواء كان ديث من عند أو سهواً .

كل ديث قبل بعد البعثه ما فيها ، فقد سبق . ذكره ن
 كثر معتزلة يذهبون الى وجوب غيبهم عن الكائنات عنده
 (شرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٣) . وشرحه الى . حصلاً من المعزلة
 وكثر الأشعره يذهبون الى تحويره عليهم ، دلا دلاله سمعية
 أو عقلية عليه (شرح المواقف ج ٨ ص ٢٦٥) .

(٤) اعصية عن الصغائر غير الحسنة .

ذهب كثير من المتكلمين الى تحويره حتى المعصومين قبل
 البعثه وبعدها عمداً أو سهواً .

(٢٢) شرح المواقف ج ٨ ص ٢٦٥ .

(٢٣) شرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٣ .

اما عندنا فقد دل شارح المقاصد (اما اصعدت عندنا فخوره
 محبور) ١٢١ وحاكمهم في ذلك امر غير قليل من المكلفين منهم
 الحافظ ، حيث ذهب الى تحوير التصاعث عليهم سهواً فقط ،
 شريطة ان يهوا عليه فيتهو ، وتبعه في ذلك كثير من متأجري
 المعرّيه كقطب والاسم وحسن بن بشر وحسن بن الاشعره ،
 منهم كتب لموقف وشارحه (شرح المواضع ح ٨ ص ٢٦٥) ،
 (تزييه لأبى الحسن المرتضى ص ٣) .

ودهب حناني الى احواله صدور التصاعث عنهم عندنا (شرح
 لمواقف ح ٨ ص ٢٦٥) . وتسى هذا المذهب من رأي كذلك
 كتب بمقاصد وشارحه سعد الدين صفاري ومن ذهب الى
 تحوير صدورهم عنهم عندنا امام حرمين من الاشعره وأبو هاشم
 من المعرّيه . (شرح المقاصد ح ٢ ص ١٩٣) .

(وما صدور التصاعث سهواً فهو خائر اتفاقاً بين أكثر أصحاب
 — أي الاشعره — وأكثر المعرّيه) ١٢٥ .

وقد سبق البحث فيما يخص ذلك من بحثه وعلمنا ان

(٢٤) شرح المقاصد ح ٢ ص ١٩٣ .

(٢٥) شرح المواضع ح ٨ ص ٢٦٥ ، احتياق الحق ح ١

لا شاعره والمعرفة لا يحصلون في العالم في بحورها عليهم (عند
قبل العثة) ، حيث هم يحدوا دياراً على مساهم عليهم من طريق
العقل أو السمع .

(٥) الصفات الخفية :

أما صفات الخمسة لمعرفه كسرفه منه أو شره فقد تمت
كلماتهم على حاشيا منهم (بعد العثة) ، وهي توجب المعرفة
من صاحبها ، وهي تسع من الصفات التي لا بد من

قال شارح المواضع (وأما صفات الصفات فهو حائر اتفاقاً
بين أكثر أصحاب وأكثر المعرفه . إلا الصفات خمسة كسرفه
حده أو غيره ، فاني لا يجوز أن يكون) ٢٦ .

ذهب كذلك الحافظ والقطب من المعرفة ولا يصح وجع من
شر ولا حاف . فيما أعلم ، في هذه المسألة ، في حدود ما ذكرنا .
ما قبل العثة . بعد من ذكرنا . فأنه من المعرفة ،
بعضها عنهم قبل عثة لادني التي تعرفه في عالم .

فان شارح المواضع عند الحديث عما يصر المعصوم عنه قبل
العثة (ومنهم من مع عن سر الضاع عن معرفتهم مطلقاً ، أي
سواء هم يكن هم دناً أو كان ، كغير الامهات و بحور في الآباء

ودعه لهم وسندهم وعتائر حبيبه . دون غيرها من
الصغائر (٢٧) •

وهذه هي حدود عصية وشكها عند المذاهب الإسلامية
الكلامية ، على شعبة ، ومستعرض رأي الشيعة في هذه
المخصوص ، شيء من التفصيل ، سيجاء له مقداره حدود حكمة
في المدرستين • — ١٦ —

وسوف نتحدث من شكل عصية عند شيعة شيء من
تفصيل ، ونحاول ان نشرح رأي شيعة في العصية وسنذكر
فيها ، ما سمعنا لذلك على ذلك ، على صعيد الأحداث الكلامية • •
وسوف نذكر ان نبحث فيها ، على صعيد علوم شرعية لنفسية
— الأحكامية الحديثة ، بعد ما نخرج عن الحدس الكلامي من
لمنائه • ولكي نعلم رأي شيعة بآراء ان نستر بين اشكال ثلاثة
من العصية •

١ - عصية عن الكبر و شجاعت •

٢ - العصية عن الحفاظ على شخص شؤون شرعية •

٣ - العصية عن جهل و سبيل •

ولكل من هذه الاشكال الثلاثة حكمه خاص ، نعرض

(٢٧) شرح الموقوف ج ٨ ص ٢٦٥ •

له في ميثاق هذا الحديث .

١ - العصبة عن الكثر و الصغائر .

تتفق شيعة الامامية فيما يلي بجانب عصبة الأنبياء
والائمة عن الكثر والصغائر عهد ارسائه و لامامة ، ولم يثر فيما
رايت من كتبهم و كتبهم خلافا في ذلك منهم .

وتتفق الشيعة الامامية كذلك على ان يحب عصبتهم من تعدد
الكثر و صغائر لمحنة أو اسفاره فل اسفه والانصاف بالامامة
وبعدها .

وكذلك تتفق في حوار الصغائر التي لا يستحق فاعلها به
عليهم فل السوء والامامة عن غير تعدد .

قال الشيخ محمد بن محمد بن سعيد (ان جميع الأنبياء ، صلى
الله عليهم ، معصومون من الكثر قبل السوء وبعدها ، وما
يسحق فاعله من الصغائر كلها ، و ما ما كان من صغائر لا يستحق
فعله فحائر وفوقه قبل السوء ، وعلى غير تعدد ، ومنع منهم
بعدها على كل حال) (١) .

وقول (ان الائمة القائمين مقام الانبياء في تنفيذ الاحكام
وقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الامم ... معصومون ،

(١) أوائل المقالات ص ٢٩ - ٣٠ ط ايران .

كعصه لاساء . و بهم لا يحور بهم صغيرة . لا ما قدمت ذكر
جوازها على الأنبياء (۲) .

ولا يجر مور شيء . فيما عدا ذلك . من قلوب الكمال فيما
يخص هذه الجهة .

قال الشيخ محمد بن محمد المفيد (ووجهه قطع على
كسبهم عليهم ساء في العلم وعضمه . في احوال النبوة والامامة .
وتوقف ذلك . على ذلك . وهل كسب احوال نبوة ومامة أم لا) (۳) .
وعلى قدر لا يرى حافة جوهرية بين الشيعة والمذاهب
الاسلامية الاخرى في تحديد شكل العضمة . وذاك هو حقيقة
خلاف بين هذه المذهب وهي تندر سعة الدليل ووضعه .

ما نوع حجة ثمانية سبب انجاب العضمة في شخص
لمعصوم ، شكك عدمه ، فهو واحد .

وبذلك فاسي افتر . انه سوف يرول الخلاف بين المذاهب
الاسلامية ، أو نفس شعبة ، على الاقل ، في تحديد شكل العضمة
دا تخرج لها من توجه بعض الاصواء على تحديد شكل الدليل
فانهم على يجب عضمة شكك خاص .

(۲) أوائل مقالات ص ۳۵ ط ايران .

(۳) شرح عقائد الصدوق ص ۶۲ ط ايران .

قد تحددت ديناً معه الدليل وشيئونه ، فسوف يحدد
لدينا بالصيغ شكل العصمة ، ويرفع كل خلاف ، في هذا المجال
بمعه ، ومن غير غناء .

وقد أثر ، في هذا الكتاب ، حرصاً على سيد الخلف بين
المدى لاسلامية ان سلك هذا السبيل من بحث ، وكشف
حدود امثله . في تعقيد تعاريفها . ثم يعين على استبعادها
من جذورها .

ودانته ، دلت على عدم دلائل ، يوفق بين هذه المذهب
شكل أدنى في الصور وأرجحى معنى .

وقد سبق ، حاول ان يوفق بين آراء المذهب لاسلامية
في تحديد معنى الامامة ، نحو من ذلك ، صدر هذا الحديث ،
وقد أثر ، في ذلك بعض موفق .

وهو نحن بعيد الحدوده و ذلك بتحديد (دلالة المعجزة)
على (العصمة) . وهي حصوه لاوى التي تخص بين المذاهب
الاسلامية .

وتلك ندره حسنة ان نعمل هذه نقطة بالخصوص مدء
نبحث في العصمة عند شعبة .

فلا خلاف في اقتضاء ارساله والشرع للعصمة شكل عام ،

كما سبق أن وقفنا انقاري على حمله من كسب انتم انما هب
الاسلامية فيما يخص ذلك .

ومسأ خلاف ، كما يبدو للقارئ ، بوصوح ، هو الاحلاف
في تحديد هذه الاحلاف والافضاء وهو بدوره ناشئ عن الاحلاف
في سعة الدليل وضيقه .

وبعد ملاحظه شكل مدخل يظهر ان شمول الدليل
أوسع مما يبدو لأول وهلة .

والمراد من مفسى رساله مؤيده بالمنعرج هو مفسى الرسول
والامجاد . فبما يسمع عن الله ويدرك . فبما اوجب تحذرا في
هذا مفسى والامجاد . يكون مفسى الرساله والمنعرج .
وامهم في الامجاد هو ضمان النفس الى الشخص القائم
دارسه ، وحسن لا تضمن في الامكان برسول اذا كانت له
سوانق غير مفسى . و قد كان لا يسمع عن المعاصي ولا يضمن على
نفسه من الزلل والعمرة .

فشخصية مداعة وسيرته الاثر الكبير في اقبال الناس على
الدعوة والامجاد بها ولا تضاع مساهمتها وبها هب .

وقد كان النبي أو الامام مدرس نفس المآثم اني سمع الناس
عنها ، صغيرة وكبيرة ويعيش بعض لسونات المحطة التي يدعو

الناس في أسامي عهد... مما تأمل ان يبلغ من التأثير في نفوس
الناس ، وما تفسر من اقبال الناس عليه ؟ وكذلك بعد ان التارخ
جبه مداعبه لآثر كثر في اقل الناس على مدعوه وادعيه له .
فلا يكاد يقبل اسس على رسول كبر يعرف بالاعمال الحسنة
المقره . ولا يكاد يفتش اسس في كبر يمارس الرد وفضل
المحرره ولا يثائم من شيء من ذلك .

ولا يركن النفوس في دعوة بقوه بها من لا يجوز عن
ممارسة الاعمال الحسنة وندسة . فان هذه الاعمال تكشف
عن دونه نفوس اصحابها ، مثل هذه نفوس لا تسب بحيل اعداء
مدعوهم ومهاهم . يسمع عن الله .

وهذه مسألة لا ترتبط بتدليل عقلي ، كما يرتبط بوحدة
والاقتناع بصحة . ولاسان اد تحسن صبره وانصاعه
الصحة رضى به لا يسك ان يحاد في صحة ذلك .

وكيف هذا القدر من شهادته الواحد ، ولا يحاج بعد
ذلك الى الاسعانة باحتل في شيء .

ولا سيل لأحد أن يشكك في قيمة هذه الشهادة ، بعد
افراض وجودها ، ولا حجة ل كذالك اى تحديث عن قيمه
هذه الشهادة في ايجاب عصمة سبي عما يؤدي الى عدم اعتبارها

الفس وسكونها في شحش الداعية .

فقد حرص ، فيما تقدم من هذا البحث ، اراء المذاهب
للاسلامة ، بصورة عامة ، لا تختلف في اعتناء المعجزة بمعصية
اسي عما يؤدي الى مثل ذلك .

ولس عينا لا ان يدل على شمول هذا الدليل غير الكائن
من ادبوت ، ويجب يسبق عهد الرسالة والاصحاب بالامامة .
وقد بين عديء ان فس لانساه لا تخلص اى الاقياد
للعقبة داكن تعرف عن ايمه الاولى انه كان سارس احسان
صغره او الكائن من ادبوت .

ولا اقل من ان يؤثر ذلك على نوع الاقصد والانساء بداعية
قوة وضعفا .

فلا يسبق سامن في الاقصد اى دسين يساوي في شؤون
للعقبة ويختلف حبانها من هذه الجهة . فهو على كل حال يحل
بمفصى المعجزة ومدلول الرسالة ، ويساق العرص من بحث
وشرح .

وقد يناقش هذه الفكرة ان ذلك اذا تم ، فهو يحص الكائن
من الدنوب ، حيث يستوح ادم والعص ، ولا شمل اصغائر
من الدنوب لسقوط العقاب عنها في الشريعة .

وكن هذه مائة بعدة عن جوهر الدليل مني حاول أن
تعتدده في هذا العدد . فلم يعتد بحسب في الحب عصمه النبي
أو الإمام ، بشكل من تربيته أشبهه ، استحسن المعتوم من مؤجدة
واعتد أو ثبوتها منه . . . و لا سيما فكره (قضاء المعثرة)
و رسله بالقياد و لا سيما التضيي .

وس في هذه الصورة مساعاً من هذا العاش . وعيه
فاسأله في هذه الحدود غير دية لمناش و شكيك .

٢ - العصمة عن احداث مساحض شؤون رساله والشرع .
وسكون مبتليها بها نحو من نهج سابق . فقد رأيت
ان المدارس الكلامية الإسلامية بها فيما بينها على احباب العصمة
بفانهم شؤون الرسالة في حكمة .

ومعنى المعثرة أو الرسالة هو تدو في الله و لا يرأ من
كتاب و ليس بعث من رسول و ذلك يعنى عصمة الرسول عن
الحدث و لا تؤدى عن الله ، اذ سجل على الله أن بعث الخليلي
و يقر الكاذب على كذبه .

وإن مهام الرسالة و لائمة بتل شكل مباشر مجرى
شريعة والعقيدة فدا كان شخص لامة معرض لمخطأ والزلل
فلانده من امة آخر . . . وهكذا .

ولا يكاد كتاب الكريم يسع من وقوع ذلك ، فان لمسلمين
 يؤمنون بالكتاب بكرمهم ، ولا يخلعون في لاصحابه وتاريخ
 الفكر الاسلامي ، مع ذلك ، نصح ، بالانصراف والاختلاف في
 شؤون العقيدة والشرعة والاحكام لا تسع شيئاً ، وسوف تعرض
 للبحث عن الاجماع وقيمتها التشرعية خلال هذا الحديث .

وقد سبق ان شرحنا فيه حسنة فكرية من روية علوم
 الشريعة حديثه وتحدث عن هاج حسنة الاوعى وفساده
 لا شعوري السراب بعينه .

ذلك من جهة ، ومن جهة اخرى ان هذا الشيء أو الامام في
 شيء واحد على تسلسل ردة ، وحدث بعد من مكسبه في نفوس
 ومن جهة ثالثة ان هذا الشيء أو الامام في شؤون العقيدة
 وشرعية فلا يؤمن على حفظ الشريعة والعقيدة ، وقد سبق ان
 تحدث عن ذلك شيء من تفصيل .

وهناك حملة وافرد من لادة على انصار عصه سبي ولامه
 عن الخطأ في بعض شؤون الشريعة بحل المسائل التي على انكسار
 الكلامية المبسطة ، على ان سوف بعد الكرة على هذا البحث
 بشكلى آخر عن قرب .

وتجسم شجرة الإمامة على بحث حصة الإمام عن السهو
والنسيان فيما يؤدي عن الله .

وبن على ذلك حبه وعزه من الأدب . كما يقتضيه مدلول
أرساله والمعجزة . وقد تعرفت إلى نوع هذه الأدب في الصورتين
الساقتين ، فلا تغفل عوف سده .

... كل ذلك على الضعف الكلامي من البحث ، وسوف
نعرض الموضوع على الضعف المنطقي ، وسيعد الناريء
في البحث شئ من هذا الحدث حده في البحث لا يمهدها في
الحدث الكلامي لمعاقبة .

استدراك الاخطاء

يرجى من القارئ الكريم ان يصحح نسخة الخاصة هل ان
يبادر بقراءة الكتاب :

١ - سقطت من صفحة (٣٠) ابتداء سطر (١٦) هذه الحلة:
لقد سبق ان ذكرنا ان

٢ - وسقطت من آخر صفحة (٣٠) هذه الحلة - ولكل من
هذين الحاشي شؤون ومنكرات تعرض لها بشيء من التفصيل .

٣ - حصل شناه في صفحة (٤٤) في قل الآتي الكريمتين
٩ و ٨٣ من سورة بني اسرائيل واليها نصيب (ان هذا القرآن
يهدى للناس هي قوم ، ويشر المؤمنين بدين يصلون الصالحات
ان لهم اجرا كبيرا) .

(ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يريد
الظالمين الا خسارا) .

٤ - سقطت من صفحة (٤٨) بعد السطر الخامس عشر هذه
الحلة :

الاسلامه الناشئة الوقت الكافي لظهور ، ولم ذكر الدين
الجديد .

٥ - يقع رقم الفصل السادس - ٦ - بعد السطر الاول من
صفحة (٥٠) .

٦ - السطر الثاني من صفحة (٨٦) زائد .

٧ - سطران ثامن واثنا عشر من صفحة (١٠٧) زائدان .

الصفحة السطر الصحيح الصفحة السطر الصحيح

٤٠	١٦	كسند اندرائع	٤٢	٧	ايضاء
٤٢	١٣	لعمد	٤٢	١٧	ما اخص به
٤٣	١٥	ليعالج مفك كل اسس	٤٥	١	لم يتوجه
٤٨	٩	الملكه	٥٤	١٥	يتكون
٦١	١٧	ونستنج	٦٢	١٣	الى ان يصب مكانه
		آخر	٧٢	١٤	قائد
٧٣	٧	وهي لم تشق بعد			طريقه
٧٥	١٥	صفه	٧٦	٢	والاخذ
٨٠	١٠	ومستحقها	٨٥	٦	والرل
٨٦	١٢	بشيء	٨٨	٣	منه
٩٢	٣	بالبحث	١١٥	١٠	وما يلعونه
١٢٦	٥	تمره	١٢٦	١١	اليه
١٣٢	٢	لتارضع			

بِسْمِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب

* محاولة لسط مفهوم الامامة وعرضها بشكل جديد

على ضوء العلوم شرعية حديثة .

* تحديث في بحث الامامة يلائم بدو اعلي الحديث ،

ومقدرة بلا شك احديثة من بحكم واساسية اى

فكره الامامة و علاقته في الشرع الاسلامي .

* عرض بسيط للاسباب المؤدية اى فشل لانجاح

السياسة والادارية اى لاتصل ببدء الاعلى وموقف

الامامة من مذهب الحكم واساسه .

* محاولة جديدة لتقريب بين المذهب لاسلامية في فهم معنى

الامامة ، والبحث عن حدود الاختلاف بين المذاهب

لاسيما في هذه المسألة .



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 073540468